

العدالة التعليمية عند هاري بريجوس

دراسة في فلسفة التعليم

د. علي محمد عليان عبد الرازق

مدرس الفلسفة بكلية الآداب
جامعة المنيا

تمهيد:

لا شك أن التعليم حق أصيل من حقوق الإنسان، ووسيلة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل تحقيق وإدراك الحقوق الأخرى، فحسبما هو معلن في المادة السادسة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن الحق في التعليم هو حق غير قابل للمصادرة لكل طفل - بنين و بنات - على حد سواء^(١).

ولقد ترتب على ذلك تزايد اهتمام الناس بالتعليم ولاسيما في هذا العالم الذي تسوده العولمة؛ لاعتقادهم بأن التعليم يسهم في تمكين الأفراد، ويساعدهم في تحقيق ما يسمى "بالتحول الاجتماعي". كما يؤدي دوراً رئيساً في إعداد الأطفال للمواطنة الديمقراطية، وتحمل المسؤوليات المستقبلية، فضلاً عن أنه يسهم في القضاء على الفقر، ويعمل على تحقيق الالتزامات العالمية التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة^(٢). كما يمكن أن يأتي من ورائه الكثير من المنافع و الفوائد التي لا حصر لها^(٣).

من ثم، فلا غرابة عندما نجد الكثير من الفلاسفة يولون أهمية لفلسفة التعليم؛ لذا سوف نخصص هذا البحث لأحد هؤلاء الفلاسفة الذين أولوا أهمية خاصة وهو الفيلسوف البريطاني " هاري بريجوس*" Harry Brighouse المتخصص في الفلسفة السياسية، والذي يهتم اهتماماً بالغاً بفلسفة التعليم، ويحاول - جاهداً - أن يطبق الكثير من آرائه على فلسفة التعليم، وتأكيداً لهذا الزعم فإننا نراه يؤكد لنا على أنه ينتمي إلى قسم الفلسفة الذي لا يتسامح مع ما يقدمه من أبحاث تخص التعليم فحسب، بل يشجعه و يكافئه عليها؛ نظراً لتركيزها على قضايا التعليم^(٤). فضلاً عن ذلك، فإنه نظر إلى التعليم في المجتمعات الصناعية الحديثة فوجده يؤثر تأثيراً رئيساً في توزيع الدخل والثروة والمناصب؛ ذلك لأنه المدخل الرئيس لتوزيع المناصب والثروة، كما يؤثر في مستوى تعليم الفرد ونوع التحصيل العلمي الذي يحصل عليه الفرد من خلال هذا التوزيع^(٥). والجدير بالذكر أنه لم يتوقف عند هذا الحد، حيث رأى أن خبراء الاقتصاد أنفسهم قد عبروا عما انتهى إليه بشأن أهمية التعليم. وتأكيداً لذلك وجدناه يرى أننا لو نظرنا بدقة إلى كل من " صموئيل بولز*" Samuel Bowles و "هيربرت جينتس*" Herbert Gintis لوجدناهما قد عبّرا عن أهمية التعليم مثلما فعل هو شخصياً من ذي قبل، حيث أشارا معاً إلى أن التعليم يمثل جزءاً عظيماً من الاقتصاد، وأنها لو أهملنا التعليم، فسوف يؤدي ذلك إلى عدم تحقيق الفعالية أو الكفاءة الاقتصادية المنشودة^(٦).

وعلى الرغم من إقرار "بريجوس" بأهمية التعليم والمرود المادي والمعنوي الذي يمكن أن ينتج عنه، إلا أننا نجد أنه يؤكد على حقيقة يراها واضحة للجميع بلا استثناء مؤداها: إن مستوى التعليم الذي يحصل عليه الناس يختلف من مجتمع إلى آخر، ومن فرد إلى آخر، ومن مجموعة إلى أخرى^(٧)؛ لذا تحدثت لأمساواة في مجال التعليم. وتأكيداً على ما نزعمه، نرى أن "بريجوس" - شخصياً - قد لاحظت اللامساواة في مجال التعليم^(٨)؛ ذلك لأنه وجد أن العديد من دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لا توجد بها أنظمة تعليمية تعمل بشكل جيد وتحقق نوعاً من المساواة؛ لذا رأى "بريجوس" ضرورة تقديم نظرية للعدالة في مجال السياسة التعليمية^(٩).

بالتالي، جاءت هذه الدراسة كي تعرض لموضوع العدالة التعليمية التي ينشدها "بريجوس"، و تجيب عن التساؤلات الآتية بشيء من التفصيل:

- ما البواعث الحقيقية التي دعت "بريجوس" إلى الاهتمام بمناقشة موضوع العدالة التعليمية دون الموضوعات الأخرى؟.
- ما المبادئ التي استند إليها عند تأسيس نظريته في العدالة التعليمية؟، وهل واجه اعتراضات عندما استند إلى هذه المبادئ؟.
- هل فكر "بريجوس" في إيجاد حلول من أجل التصدي لهذه الاعتراضات التي واجهته عند تأسيس نظريته سألقة الذكر؟.
- هل وفق "بريجوس" عند تقديمه للحلول التي قدمها، لدرجة أنه يمكن النظر إليها على أنها حلول مناسبة، أم أنه لم يوفق في تقديمه إياها، لدرجة أنه يمكن النظر إليها على أنها حلول غير مناسبة بالمرّة؟

وسنرى أن الباحث يعتمد في دراسته لهذا الموضوع على المنهج التحليلي؛ من أجل تحليل موضوع العدالة التعليمية تحليلاً دقيقاً؛ بهدف معرفة البواعث الحقيقية التي دعت "بريجوس" إلى الاهتمام بموضوع العدالة التعليمية، وكذا معرفة المبادئ التي استند إليها عند تأسيس نظريته الخاصة بـ "العدالة التعليمية"، وما الاعتراضات التي واجهته عندما استند إلى هذه المبادئ؟ وما الحلول التي اقترحها "بريجوس" من أجل التصدي لهذه الاعتراضات؟ و على أية حال، فإن ذلك الأمر يجعلنا نتناول الموضوعات الآتية بشيء من التفصيل:

أولاً: بواعث اهتمام "بريجوس" بالعدالة التعليمية:

إن اهتمام "بريجوس" بموضوع العدالة التعليمية يرجع إلى سببين رئيسيين: يتمثل السبب الأول في تأكيد "بريجوس" على أن معظم الفلاسفة السابقين عليه والمعاصرين له لم

يبدلوا جهودًا كافية من أجل تقديم نظرية كاملة و متكاملة في العدالة التعليمية، وتأكيدًا لذلك نجده يرى أننا لو نظرنا إلى بعض الفلاسفة، من أمثال: " جون رولز" ، و " رونالد دوركين"، وغيرهما، لوجدنا أن ما قدموه من أعمال بشأن التعليم - عمومًا - لا يرقى إلى المستوى المأمول^(١٠). أما السبب الثاني فيتمثل في أن "بريجوس" قد أعطى أولوية للاهتمام بالمساواة في مجال التعليم؛ لاعتقاده بأنها تقودنا حتمًا إلى تقييد التعليم الخاص. غير أن اهتمامه بالمساواة جعله يلاحظ أن هناك وجهًا من أوجه اللامساواة في التعليم، ولاسيما في النظام التعليمي الذي يتيح للآباء الأثرياء حرية اختيار مدارس أبنائهم دون شرط أو قيد^(١١).

علاوة على ذلك، فقد كان يعتقد "بريجوس" أن التعليم هو البوابة أو بمعنى أدق المدخل الرئيس للحصول على الثروة والمنصب في الهيكل الوظيفي - كما أوضحنا من ذي قبل-؛ ذلك لأن مستوى تعليم الشخص له تأثير بالغ الأهمية في كيفية توزيع المنافع الحياتية. وللأسف الشديد وُجد أن المجتمعات الصناعية الحديثة تُؤسس على التوزيع غير العادل في الدخل والثروة والمنصب في الهيكل الوظيفي^(١٢). كما وجد أن الأنظمة التعليمية التي كانت سائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة كانت تنتهك مبدأ المساواة في التعليم، بل كانت سببًا رئيسًا في حدوث اللامساواة في مجال التعليم. وتأكيدًا لذلك راح يؤكد لنا على صدق ما توصل إليه، حيث رأى أننا لو نظرنا إلى نسبة النفقات الحكومية التي تنفقها الحكومة على التعليم، لوجدناها تختلف من ولاية إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى^(١٣). هذا يعني أن نظام التمويل المحلي للمدارس هو الذي يجعل الحكومة تنفق كثيرًا على تعليم الأطفال في المجتمعات الثرية أكثر مما، هي الحال في المجتمعات الفقيرة^(١٤) كما رأى أننا لو نظرنا إلى وضع المعلمين، ولاسيما المعلمين الأكثر خبرة (الذين يحصلون على أجور وتأهيل أفضل)، فنجد أنه من المحتمل أن يتمركزوا في المدارس التي تكون فيها ظروف العمل أسهل، وأن يتركوا المدارس ذات الكثافة العالية نسبيًا، حيث الطلاب الذين يكونون في احتياج أكثر للتعليم^(١٥). ناهيك عن ذلك فقد تسعى معظم المدارس إلى قبول الأطفال الذين يسهل تعليمهم، وغالبًا ما يكونون من بين الأسر الأكثر ثراء وثقافة، في الوقت الذي يلجأ فيه الأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض إلى مدارس أخرى^(١٦).

لم يتوقف "بريجوس" عند هذا الحد؛ حيث ذكر لنا عددًا من الأسباب الأخرى أسهمت - بشكل أو بآخر - في حدوث اللامساواة في مجال التعليم، من أبرزها: السبب الأول، ويتمثل في اعتقاده بأن النوع يلعب دورًا رئيسًا في حدوث اللامساواة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية. هذا يعني أن الأمريكيين الأفارقة - على سبيل المثال - لا يتمتعون

بمورد تعليمية كافية تتيح لهم فرصة التعليم الجيد مثل غيرهم من الأمريكيين البيض، ومن ثم يُظهرون مستويات أقل من التحصيل التعليمي^(١٧).

أما السبب الثاني، فيمكن في إقراره بأن تخصيص جزء أكثر من اللازم لتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة يمثل سبباً رئيساً من أسباب حدوث اللامساواة التعليمية. وتأكيداً على صدق ما يزعمه وجدناه يقول: إنه في العديد من الدول المتقدمة يتم إنفاق الكثير من الأموال على الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة أكثر مما يتم إنفاقه على غيرهم من الأطفال ممن لا يعانون من إعاقات^(١٨).

ويتمثل السبب الثالث في اعتقاد "بريجوس" بأن التميز الطبقي يلعب دوراً رئيساً في حدوث اللامساواة التعليمية. وتأكيداً على ذلك وجدناه يؤكد على أن البيئة التي يوجد فيها مثل هذا التميز الطبقي تتزايد فيها اللامساواة في الموارد التعليمية والإنجاز التعليمي^(١٩). هذا يعني أن "بريجوس" يرفض اللامساواة التعليمية الناتجة عن الأصول أو الخيارات الأسرية^(٢٠).

أما السبب الرابع فيمكن في إقراره بأن السياسة المتبعة في بلاده والمتمثلة في عدم السماح للأطفال باختيار مدارسهم التي سوف يتعلمون فيها، ينتج عنها لامساواة تعليمية بين الطلاب، وتأكيداً على ذلك نجده يقول: إننا لو نظرنا إلى نظام تسجيل الأطفال في المدارس، لوجدنا أن الأطفال يذهبون إلى المدارس القريبة منهم دون اختيار، كما أن المدارس تكون ملزمة بقبول الطلاب المقيمين في المناطق المجاورة لها، ولا يمكنها أن تطرد أي طفل من المقيمين بالجوار، إلا إذا قام هذا الطفل بخرق القوانين^(٢١). ويتمثل السبب الخامس والأخير في تأكيده على أن الفصل الاقتصادي والاجتماعي للطلاب الذي تتبناه كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة يحدث نوعاً من اللامساواة التعليمية بين الطلاب^(٢٢).

وعلى الرغم من إقرار "بريجوس" باللامساواة التعليمية داخل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة كما أسلفنا، إلا أننا نجده يرى أن بعضاً مما قاله بشأن الوضع التعليمي كان خاطئاً. هذا يعني أنه يرى أن كثيراً من التعليقات التي قال بها بشأن السياسة التعليمية كانت صحيحة، ولكنها أصبحت الآن غير صحيحة؛ ذلك لأنه يرى أن حكومة المملكة المتحدة قد استنتت بعض القوانين بشأن التعليم، كما يرى أنه حدث تطور للأنظمة التعليمية داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وتأكيداً على ذلك، وجدناه يرى أنه في عام ٢٠٠١ م وقع الرئيس الأمريكي " جورج دبليو بوش " على قانون خاص بالتعليم الابتدائي و الثانوي عُرف على نطاق واسع بـ " قانون " لن نترك طفلاً وراءنا"^(٢٣). " No Child Left Behind Act " .

علاوة على ذلك، رأى أن هناك إصلاحات قد حدثت في مجال التعليم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وقد تمثلت هذه الإصلاحات في ظهور بدائل في نظام تسجيل الطلاب تراوحت ما بين خطط تتيح فرصة الاختيار داخل المناطق التي توجد بها مدارس عامة إلى برامج تتيح فرصة الالتحاق بالمدارس البديلة شبه المستقلة. كما تمثلت في ظهور برامج مصغرة تمنح للأطفال حرية الاختيار في أن يتركوا المدارس العامة، ويتجهوا إلى المدارس الخاصة التي تمولها سندات الخصخصة. يُفهم من ذلك أنه حدثت إصلاحات في مجال التعليم؛ حيث صار النظام الرسمي لتسجيل الأطفال في المدارس نظاماً رسمياً يتيح الاختيار، وعلى الوالدين أن يسجلا رغباتهما فيما بين المدارس التي يرغبان في إدخال أبنائهم فيها. كما اهتمت المدارس باختيار التلاميذ، وذلك باستخدام معايير الشفافية و المكاشفة. وهذا يمثل - من وجهة نظرنا - تغييراً جوهرياً عن النظام التعليمي الذي كان سائداً من ذي قبل^(٢٤).

لم يتوقف "بريجوس" عند هذا الحد؛ حيث رأى أن التعليم الخاص الذي كان سائداً في المملكة المتحدة لم يكن هو المسئول عن اللامساواة في مجال التعليم؛ ذلك لأنه كان يعتقد في أن التعليم الخاص كان بتكاليف منخفضة، ناهيك عن أنه كان متناسباً - إلى حد ما - مع التعليم العام^(٢٥).

والغريب في ذلك أنه رجع ورأى أن هناك لامساواة في مجال التعليم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وراح يدلل لنا على صدق ما انتهى إليه، حيث رأى أنه على الرغم من الإصلاحات - التي سبق وأشرت إليها من ذي قبل - المتمثلة في البرامج التي صُممت لاختيار المدارس، إلا إنني أرى أن هذه البرامج غير جيدة على الإطلاق^(٢٦).

كما رأى أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة قد شعرتا باللامساواة في مجال التعليم مثلما شعر هو شخصياً من ذي قبل، ولقد استند في ذلك إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة قد اهتمتا بالقضاء على اللامساواة التعليمية، حيث أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة ألا يكون هناك فارق في الإنجاز التعليمي بين الأطفال الذين يُولدون في طبقات اجتماعية بسيطة والأطفال الآخرين الذين يُولدون في طبقات اجتماعية أعلى. كما أكدت المملكة المتحدة على ضرورة القضاء في أي تأثير للطبقة الاجتماعية على الإنجاز والتحصيل التعليمي؛ ذلك لأنها رأت أنه من غير المنصف أن تتأثر طموحات وآمال الأطفال بأصولهم الاجتماعية^(٢٧).

ولقد حاول "بريجوس" - قدر جهده- التأكيد على وجود اللامساواة في مجال التعليم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة؛ حيث رأى أن هناك بعض المهتمين بقضايا التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة قد اهتموا - مثله - بالبحث عن الأسباب الكامنة وراء اللامساواة التعليمية، فتوصلوا إلى أن اللامساواة التعليمية قد ترجع إلى الاختلافات الوراثية، أو إلى الظروف الأسرية، أو إلى التركيب الطبقي، أو... إلخ. كما توصلوا إلى أن هذه الأسباب وغيرها تُعد عوائق تعترض طريق الأطفال في الحصول على التعليم الجيد. وانتهوا إلى ضرورة التصدي للامساواة التعليمية الناتجة عن الخلفيات الاجتماعية؛ لأنها لامساواة غير مشروعة على الإطلاق، في حين نظروا إلى اللامساواة التعليمية الناتجة عن الفوارق الطبيعية على أنها لامساواة مقبولة من الناحية الأخلاقية^(٢٨).

وعلى أية حال، فإننا نرى أن "بريجوس" قد انتهى - مثل سائر المهتمين بقضايا التعليم- إلى الإقرار بوجود نوعين من اللامساواة التعليمية: يتمثل النوع الأول في اللامساواة التعليمية الناتجة عن الفوارق الطبيعية، والتي تتمثل في تمتع بعض الأطفال بقدرات تفوق قدرات أقرانهم، وبالتالي يكونون أكثر حظاً من غيرهم. أما النوع الثاني فيتمثل في اللامساواة التعليمية الناتجة عن الخلفيات الاجتماعية وأسباب أخرى، وهي التي سبق أن تحدثنا عنها على مدار الصفحات السابقة. غير أنه قد اختلف مع المهتمين بقضايا التعليم- الذي سبق ذكرهم- ولاسيما في رفضه الظاهري للامساواة التعليمية الناتجة عن الظروف الطبيعية؛ ذلك لأنه كان يريد أن يحصل جميع الأطفال على فرص تعليمية متساوية، وأن يعوض المحرومون منهم لتلك الفرص^(٢٩).

من ثم، فلا غرابة عندما نجد "بريجوس" ينادي بضرورة تحقيق المساواة في مجال التعليم؛ من أجل تحقيق العدالة التعليمية التي ينشدها؛ مرجعاً ذلك إلى أنه يعتقد في أنه ليس من العدالة أن يحصل الشخص على مستوى تعليم أقل من غيره^(٣٠)؛ لذا سعى - بكل ما يملك- إلى ضرورة تأسيس نظرية في العدالة التعليمية، مستنداً في ذلك إلى مجموعة من المبادئ الرئيسية. وبالطبع فإن ذلك يقودنا حتماً إلى ضرورة السؤال عن: ما العدالة التعليمية التي يقصدها؟ و ما المبادئ التي استند إليها "بريجوس" عند تأسيس نظريته في العدالة التعليمية؟ إننا نرى أن الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها تقودنا حتماً إلى الحديث عن المبادئ التي استند إليها "بريجوس" عند تأسيس نظريته في العدالة التعليمية، وهذا هو ما سوف نتناوله عبر الصفحات القادمة من صفحات هذه الدراسة.

ثانياً: مبادئ العدالة التعليمية:

قبل الشروع في الحديث عن المبادئ التي استند إليها "بريجوس" عند تأسيس نظريته في العدالة التعليمية نود القول بأن العدالة التعليمية التي ينشدها "بريجوس" هي العدالة التي يجب أن تجيب عن السؤال المهم: كيف يمكن توزيع التعليم؟ أو بمعنى أكثر دقة: كيف يحصل كل فرد على تعليم جيد و متساو مع غيره من بقية البشر؟ لقد أجاب لنا "بريجوس" عن هذا السؤال قائلاً: تتحقق العدالة التعليمية إذا ما تم توفير الموارد التعليمية بالتساوي لجميع البشر، مع الوضع في الاعتبار الاختلافات الفردية بين البشر^(٣١). من ثم، وجدناه يحث المجتمع - أي مجتمع - على ضرورة أن يتخذ قراراً بشأن كيفية توزيع التعليم على أفرادها، وألا يترك توزيع التعليم لآلية السوق وحدها، وأن يسعى إلى تحقيق التعليم المتساوي والجيد للجميع؛ وأن يسعى إلى تحقيق أعلى مستوى تعليمي لمن هم دون المستوى؟.... والإخ؟^(٣٢).

يفهم من ذلك أن العدالة التعليمية التي ينشدها "بريجوس" هي العدالة التوزيعية في مجال التعليم، تلك العدالة التي تعد وسيلة مناسبة لإعطاء البشر حقوقهم في مجال التعليم^(٣٣). وعلى أية حال، فقد رأى "بريجوس" أن العدالة التعليمية يمكن أن تتحقق على أكمل وجه ممكن عندما تستند إلى مجموعة من المبادئ، علاوة على ذلك فقد نظر إلى هذه المبادئ على أنها مبادئ رئيسة ولا غنى عنها عند تأسيس وتقييم المؤسسات والسياسات التعليمية، ومهما يكن من أمر فإنه رتبهم على النحو التالي^(٣٤):

المبدأ الأول: الاستقلالية الشخصية Personal Autonomy.

يرى "بريجوس" أن هذا المبدأ ينص على ضرورة قيام الآباء بتدريب أطفالهم الصغار على ممارسة الاستقلال الذاتي؛ حتى يستطيعوا أن يختاروا مدارسهم عندما يكبرون. وتأكيداً على هذا الزعم وجدناه يؤكد على أنهم عندما يدخلون المدارس سيكونون أشخاصاً في مرحلة التكوين ويمكنهم اكتساب أية مهارة ولاسيما مهارة الاستقلال الذاتي. علاوة على ذلك فقد أكد "بريجوس" على حق هؤلاء الأطفال الصغار في تنمية مهاراتهم التي يستطيعون من خلالها المشاركة في عالم الكبار الذي يتعلمون فيه كيف يصبحون مستقلين.^(٣٥)

من ثم، نادى "بريجوس" بضرورة تمتع كل طفل بفرصة حقيقية تؤهله لأن يصبح شخصاً مستقلاً؛ ومرجع ذلك إلى اعتقاده الراسخ بأن الشخص المستقل هو الشخص القادر على التفكير بعقلانية في معتقداته والتزاماته وسماته الشخصية، وهو أيضاً الشخص القادر على مراجعة جميع الأمور في ضوء ما يمليه عليه عقله^(٣٦).

كما نادى بضرورة تربية الأطفال بحيث يصبحون في المستقبل قادرين على ممارسة حرياتهم في أحكامهم بشأن كيفية ممارسة حياتهم، وأنه يجب علينا أن نتيح لهم حرية اختيار الأسلوب الذي يكون أكثر تناسبًا مع شخصياتهم؛ من أجل أن يتمكن هؤلاء الأطفال من الاستمتاع بحياتهم على نحو جيد^(٣٧)؛ مرجعًا ذلك إلى إيمانه بالحقيقة التي مؤداها: إن جميع الأطفال لديهم رغبة قوية في الاستقلالية الشخصية. غير أنه وجه انتباهنا إلى أن إيمانه بالحقيقة سالف الذكر لا يعني أنه يريد أن يقول لنا إن من حق الدولة أن تحمي هذه الرغبة عن طريق تصميم مؤسسات تعليمية تُسهل الاستقلالية على غير رغبة الآباء، وإنما يعني أن اهتمامات الأطفال ورغبتهم في تحقيق الاستقلالية تقع على مسؤولية الأسرة وليس الدولة^(٣٨).

ومهما يكن من أمر، فإنهم لا يستمتعون بحياتهم إلا إذا توافر عنصران رئيسيان: يتمثل العنصر الأول في شعورهم بالرضا الداخلي عن هذه الحياة، أما العنصر الثاني فيتمثل في شعورهم بأنهم يؤيدون ويدعمون هذه الحياة^(٣٩).

وعلى أية حال، فقد أصر "بريجوس" على ضرورة منح كل طفل فرصة حقيقية كي يحقق استقلاليته، لدرجة أنه رأى ضرورة أن تضمن الدولة تحقيق تلك الفرصة، ولقد علل لنا سبب إصراره على ذلك؛ حيث رأى أن الاستقلالية تعد عنصرًا رئيسًا من العناصر المكونة للحياة الجيدة^(٤٠). كما أنها يمكن أن تجد ما يبررها بشكل عملي؛ ذلك لأنها تساعد على تحقيق الرفاهية الذاتية. من ثم، وجدناه يربطها بالرفاهية الذاتية بلا تردد^(٤١).

ناهيك عن ذلك فقد تراءى له إنه إذا تربي الأطفال على عدم الاستقلالية الشخصية، فإن العديد منهم سوف يجدون أنفسهم غير قادرين على الحياة بشكل جيد في ظل الضغوط التي يواجهونها^(٤٢). كما أنهم يجدون أنفسهم تحت ضغوط أبوية شديدة تمنعهم من الحصول على مهنة معينة، لدرجة أنهم سوف يتبعون الطريق الذي يرسمه لهم آباؤهم؛ ذلك بسبب نقص معرفتهم بالبدائل، أو بسبب نقص المعرفة الذاتية^(٤٣).

علاوة على ذلك، رأى أن الاستقلالية الشخصية هي التي تجعل الأطفال المستقلين يتمتعون بمعرفة ذاتية كافية، كما تُمكنهم من تخفيف الضغوط الأبوية المفروضة عليهم^(٤٤). كما تجعلهم يرفضون الظلم والمتطلبات الظالمة، ولا تجعلهم يميلون إلى الأنانية على الإطلاق^(٤٥).

لم يتوقف "بريجوس" عند حد التأكيد على حجة الاستقلالية الشخصية فحسب؛ حيث وجدناه يصر على ضرورة منح جميع الأطفال فرصة تعلم المهارات المرتبطة بالاستقلالية الشخصية، وتأكيدًا على ذلك، فقد رأى أن عدم منح الأطفال هذه الفرصة، سوف يجعل

الآباء يحرمون أطفالهم من المهارات ذات القيمة العالية بالنسبة لهم، والتي تساعد في العيش عيشة جيدة^(٤٦).

وعلى الرغم من إيمان "بريجوس" بالقيمة التي يتميز بها مبدأ الاستقلالية الشخصية التي أخبرنا عنها من ذي قبل، إلا أنه وجه انتباهنا إلى أن هناك من يعترضون على مبدأ الاستقلالية الشخصية، وينادون بحق الآباء في تربية أطفالهم بالطريقة التي يرغبون فيها؛ حتى يمنعوا تدخلات الحكومة في تربية أطفالهم^(٤٧)، ويستندون في قولهم هذا إلى افتراض مؤداه: إن مصالح الأطفال تتحقق بشكل أفضل إذا ما تم منح الآباء سلطة توجيه أطفالهم، والسماح لهم بإعفاء أطفالهم من التعليم الذي يقودهم إلى الاستقلالية الشخصية، بحجة أن التعليم الذي يدعو إلى الاستقلالية الشخصية ينتهك السياسة العامة للاحترام الأبوي الذي يصب في النهاية في مصلحة الأطفال، وبالتالي فإننا نرى أن "بريجوس" قد وقع في مأزق، ولا بد له من التفكير في كيفية الخروج منه، فهل فكر فعلاً في ذلك أم ترك الأمر برمته؟!^(٤٨).

المبدأ الثاني: المساواة التعليمية Educational Equality

انتقل "بريجوس" بعد ذلك إلى الحديث عن مبدأ المساواة التعليمية، وكان من المفترض أن يشرح لنا ما الذي يقصده بهذا المبدأ، إلا أننا وجدناه يحدثنا عن المساواة بصفة عامة قائلاً: تعد المساواة من أهم المبادئ التي تركز عليها نظرية العدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من إقراره بأهمية المساواة كما هو ظاهر للعيان، إلا أننا نجد أنه ينظر إليها على أنها مبدأ غامض^(٤٩). ثم انتقل بعد ذلك إلى الحديث عن مبدأ المساواة التعليمية أو كما أطلق عليه "مبدأ المنفعة المتساوية"، فأكد على صعوبة إيضاح هذا المبدأ، ورغم ذلك أقر بأهميته عند الحديث عن العدالة التعليمية. كما دافع عنه دفاعاً مستميتاً لدرجة أنه رأى أننا لو رفضنا هذا المبدأ فلا نجد أي سبب مقنع يجعلنا نرفضه. ومهما يكن من أمر، فإن المساواة التعليمية التي ينشدها "بريجوس" هنا هي المساواة التي يتم من خلالها توزيع الموارد التعليمية على الجميع بشكل متساو^(٥٠)؛ من أجل أن يحصل كل طفل على تعليم جيد ومتساو^(٥١)، دون الإضرار بقيم الأسرة أو الاقتصاد، أو آمال وطموحات الأكثر احتياجاً^(٥٢).

ويهدف مبدأ المساواة التعليمية الذي نادى به "بريجوس" إلى ضرورة تحقيق عدد من الأهداف حتى تتحقق المساواة التعليمية على أكمل وجه ممكن، ومن أبرز هذه الأهداف: أولاً، تقديم خدمة تعليمية فعالة، بمعنى أن يحصل جميع الأطفال

على حقهم في التعليم، بغض النظر عن الدخل، أو الدين، أو أهواء آبائهم. ثانيًا، تنظيم العملية التعليمية بشكل يتيح فرصة تحقيق المساواة في الفرص بين جميع الطلاب. ثالثًا، تزويد جميع الطلاب بالموارد التعليمية الرئيسة التي تُمكنهم من الحصول على فرصة عمل في ظل النظام الاقتصادي التنافسي الذي نشاهده من حولنا. رابعًا، إعداد الطلاب للعيش في بيئة و مجتمع ديمقراطي، وغرس فيهم الفضائل الديمقراطية الرئيسة، وضرورة أن تخضع جميع الخدمات التعليمية للضوابط الديمقراطية^(٥٣).

هذا يعني أن المساواة التعليمية يمكن أن تتحقق - من وجهة نظره - عندما تصبح المدارس أكثر شمولية، بمعنى أن تكون المدارس بمثابة أماكن تستوعب المزيد و العديد من الثقافات، وعندما لا يتم حرمان أي طالب من المزايا التعليمية بسبب أصوله الثقافية^(٥٤). وعندما تتبع المدارس السياسات الأخلاقية، وأن تفتح أبوابها أمام الأطفال من الطبقات العاملة أو الأقليات العرقية.

ويعني أيضًا أنه من الواجب علينا ألا نرسل طفلًا إلى مدرسة لا تحترم ثقافته، هذا لا يعني أن "بريجوس" يؤمن بضرورة اصطباغ المدرسة بثقافة هذا الطفل، وثقافته التي يجلبها معه من الخارج، وإنما يعني أنه يجب أن تتدمج تلك الأخلاقيات بالمؤثرات التي يجلبها معه الطفل من الخارج، غير أنه يفضل أن تتفصل تلك الأخلاقيات - حتى ولو بشكل جزئي - حتى يمكن إتاحة المزيد من الفرص لهذا الطفل وغيره من الأطفال الآخرين^(٥٥).

من الواضح أن "بريجوس" قد اهتم بمبدأ المساواة التعليمية، غير أننا لاحظنا أنه لم يهتم بمبدأ المساواة التعليمية ذاته قدر اهتمامه بإفادة الأكثر احتياجًا في مجال التعليم خصيصًا^(٥٦). وعلى الرغم من ذلك وجدناه يؤكد من جديد على حقيقة مهمة مؤداها: طالما أن معظم المناقشات تركز على مبدأ المساواة في التعليم، وليس على أهداف التعليم، فيجب علي أن أؤكد على أهمية المساواة التعليمية وليس على تحسين آمال وطموحات الفئات الأكثر احتياجًا. وعلى أية حال، فقد ترتب على ذلك إقراره بأن الأطفال ذوي المستويات العالية من القدرة على الإنجاز التعليمي يجب أن يحصلوا على مستوى متشابه من الموارد التعليمية، بغض النظر عن خلفيتهم، أو أصولهم الاجتماعية، أو النوع، أو العرق، وأن الأطفال ذوي المستويات المنخفضة من القدرة على الإنجاز التعليمي يجب أن يحصلوا على

موارد تعليمية أكثر من غيرهم من الذين يتمتعون بدرجات أعلى من القدرة على الإنجاز التعليمي^(٥٧).

وتأكيدًا على هذا الزعم الذي يزعمه "بريجوس" وجدناه يضرب لنا مثالين تطبيقيين للتأكيد على صدق ما عبر عنه: يتمثل المثال الأول في أنه رأى أننا لو نظرنا إلى الطفلة "هاتي" Hattie كفيفة البصر، وإلى الطفلة "سيد" Sid التي تتمتع بنعمة البصر، والموهوبة والجادة في العمل. فإننا سوف نؤكد على أن العدالة تقتضي منا أن نخصص المزيد من الموارد التعليمية لـ "هاتي" الكفيفة، حتى نعوضها عن الإعاقة التي تعاني منها.

أما المثال الثاني فيتمثل في أننا لو نظرنا إلى الطفلة "كينيث" Kenneth التي تتمتع بموهبة فائقة، وإلى الطفلة "هيغ" Hugh التي تعاني من إعاقة إدراكية خطيرة. فإننا سوف نؤكد على أن العدالة تقتضي منا أن نخصص المزيد من الموارد لـ "هيغ"، غير أنه يصعب علينا في هذه الحالة معرفة ما إذا كان ذلك سوف يعوضها عن تلك الإعاقة أم لا؟^(٥٨).

يفهم من ذلك أن "بريجوس" يريد أن يؤكد من خلال هذين المثالين على حقيقة مهمة مؤداها: طالما أن الأطفال ليسوا مسئولون عن جنسهم، أو أصولهم الاجتماعية أو... إلخ، فإنه من الظلم أن نميز بينهم في مجال التعليم، كما أنه من الظلم أن تتأثر طموحاتهم وآمالهم بمثل هذه العوامل الخارجة عن إرادتهم^(٥٩). يشير ذلك من وجهة نظرنا إلى أن المساواة التي ينشدها "بريجوس" يجب أن تستند إلى مبادئ رئيسيين: المبدأ الأول، ويتمثل في أنه يتحتم علينا ألا ننظر إلى الأشخاص على أنهم مميزون أو غير مميزين بسبب خلفياتهم أو ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية التي ولدوا فيها. أما المبدأ الثاني، فيتمثل في أنه يجب علينا أن نقوم بتخصيص الموارد التعليمية، واستخدامها بشكل فعال بالنسبة لهم، مع السماح بتخصيص مزيد من الموارد التعليمية للأطفال المعاقين؛ شريطة أن يكون توزيع الموارد التعليمية للأطفال ذوي الإعاقات توزيعًا متباينًا و قائمًا على أسس العدالة^(٦٠).

وعلى أية حال، فإننا نجد رغم إقرار "بريجوس" بأهمية مبدأ المساواة في التعليم الذي أخبرنا عنه، وعده على أنه أساس رصين في دفاعه عن العدالة التعليمية، إلا أننا نراه يقر - علانيته - بأن هناك من يشن هجومًا على مبدأ المساواة في التعليم، ويقر بوجود الكثير من القيم التي تتعارض مع هذا المبدأ الذي استند

إليه عند تأسيسه لنظرية العدالة التعليمية. وتأكيدًا لزعمه سالف الذكر وجدناه يوجه انتباهنا إلى أن من اعترض على مبدأ المساواة في التعليم رأى أن هناك الكثير من القيم التي تتعارض - في بعض الأحيان - مع الإصلاحات التي تهدف إلى تقديم المساواة في التعليم، لعل من أبرزها ما يأتي:

القيمة الأولى: القيم الأسرية Family Values

يؤكد "بريجوس" على أن هناك عددًا قليلًا من الناس يرى أن نظام المدارس في الولايات المتحدة الأمريكية يحقق نوعًا من المساواة المثالية في التعليم، ولكنهم يرون في الوقت عينه أن الإجراءات اللازمة لجعل هذه المدارس تحقق المساواة سوف تقلل من حرية الآباء في التحكم في تعليم أطفالهم.

ويترتب على ذلك عدم تمتع الآباء ببعض القيم الأسرية المهمة، ولعل من أهمها: قيمة الحرية الأبوية، تلك القيمة التي أكد على أهميتها عدد كبير من المتخصصين، من أمثال: "نathan Glazer" الذي رأى أن هناك فقرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تؤكد على الحرية الأبوية، وتتنظر إليها على أنها قيمة جديرة بالاعتبار. هذا معناه أن "غلازر" يرى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على أن للآباء حقًا مسبقًا في اختيار نوع التعليم الذي يحصل عليه أبنائهم. غير أننا وجدنا "بريجوس" يرى أننا لو فهمنا هذا الحق على أنه حق مطلق، فإنه سوف يكون عائقًا كبيرًا يعترض جميع المحاولات التي نقوم بها من أجل تحقيق المساواة التعليمية، وتأكيدًا لزعمه هذا، رأى أن هذا الإعلان يشير - ضمنيًا - إلى أن للآباء الحق في أن يطلبوا تعليم أبنائهم مع نظرائهم من أبناء جنسهم أنفسهم بأيدولوجيات غير ديمقراطية. لم يكتف "بريجوس" بذلك؛ حيث رأى لو رد البعض وافترض جدلاً أنه لا خطر على الحرية التي يتمتع بها الآباء هنا، فإنني سوف أرد عليه مؤكدًا من جديد على أن الحرية التي يتمتع بها الآباء لم تكن مطلقة، ولكنها مقيدة فعليًا^(٢١).

القيمة الثانية: التميز التعليمي Educational Excellence

يرى "بريجوس" أن التميز التعليمي يعد قيمة ثانية من القيم التي تعترض الجهود التي تبذل من أجل تحقيق المساواة التعليمية. وتأكيدًا لذلك وجدناه يضرب لنا مثالًا واقعيًا يدلل به على صدق ما أكده لنا، حيث رأى أنه قبل تقديم وإتاحة

المدارس الشاملة في بلاده، كان يتم تصنيف الأطفال من خلال اختبار يُجرى لهم في سن الحادية عشرة، وبناءً عليه فإن، الطلاب الذين يحصلون على درجات عالية في الاختبار يذهبون إلى المدارس الأكاديمية المتخصصة التي كانت تعد منارة للتميز، في حين أن الطلاب الذين لا يحصلون على درجات عالية يذهبون إلى المدارس الثانوية المهنية.

غير أن "بريجوس" قد لاحظ أن التصنيف الذي تقوم به هذه المدارس سوف يعرقل المساواة التعليمية التي يؤمن بها، وتأكيداً لذلك فقد رأى أن المدارس ذاتها قد اعترضت على هذا التصنيف؛ لاعتقادها بأنه سوف يجعل المعلمين ذوي الكفاءات العالية موجودين في المدارس المميزة فحسب، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق بيئة تساعد على تحقيق نسبة عالية من الإنجاز داخل المدارس المميزة فحسب، أما المدارس الأخرى فلا تحقق أي إنجاز على الإطلاق. كما لاحظ "بريجوس" أن هذه المدارس ترى أن التصنيف سوف يجعلنا نركز جميع مواردنا التعليمية للمدارس المميزة على حساب المدارس الأخرى. علاوة على ذلك، فقد نظرت هذه المدارس إلى التصنيف على أنه تصنيف يعتمد على نظام غير دقيق ومضيق للوقت. يشير ذلك - من وجهة نظرنا- إلى أن المدارس التي من المفترض أن تكون أكثر استفادة من هذا التصنيف كانت رافضة تماماً. ومع ذلك، فإن هناك من يؤكد على قيمة التميز التعليمي، ولاسيما المناصب لها، ظناً منهم أنها تعمل على تحقيق الكثير من المنافع وخصوصاً النمو الاقتصادي والابتكار^(٦٢).

القيمة الثالثة: تحقيق الفائدة للأقل حظاً **Benefiting The Least Advantaged**.

يرى "بريجوس" أن هذه القيمة لم تحظ بأهمية عظيمة في دوائر المناقشات العامة مثل القيم التي سبق أن تحدث عنها من ذي قبل، وعلى أية حال، فإنه يرى أن هذه القيمة تتطلب الإقرار بضرورة استفادة من لا تُتاح لهم فرص التمتع بحياة أفضل. ومن بين هؤلاء الأقل حظاً ذوو الإعاقات الشديدة، ومن هم أقل دخلاً، ومن ليس لهم مكانة وقيمة داخل المجتمع الذي يعيشون فيه^(٦٣).

كما يرى أن العديد من القراء سوف يؤكدون على أن لهذه الفئة الحق في أن يحصلوا على تعليم متساو، وأن لهم الحق كذلك في الحصول على الفوائد الممنوحة لهم؛ أخذاً في الاعتبار أنهم يتضررون من اللامساواة في التعليم؛ ذلك لأنه ببساطة سوف يتم تحويل جميع المزايا التعليمية لمن هم أوفر حظاً. غير أن "بريجوس" يرى

أنه قد يتعارض تحقيق الفائدة للأقل حظًا مع المساواة في التعليم؛ ذلك لأنه يعتقد في أنه لو تم توزيع التعليم على الجميع، فسوف تزيد فرص الأقل حظًا، ويترتب على ذلك أن الأثرياء من الآباء سوف يسعون إلى الحصول على فرص تعليمية لأطفالهم - لا تتكافأ مع الفرص التي حصل عليها من هم أقل حظًا - وذلك من خلال دفع المصروفات لهم للذهاب إلى مدارس خاصة، أو الدفع لهم للحصول على دروس خاصة مكثفة. وبالطبع فإن هؤلاء الأطفال سوف يحصلون على أماكن في الجامعة، وفرص وظيفية، ويتمتعون بوضع أفضل يسعى الجميع إلى الوصول إليه. غير أن "بريجوس" يرى أننا لو اتبعنا هذه الإجراءات التي اتبعتها الآباء الأثرياء من أجل تحقيق المساواة في التعليم، فإننا لا نحقق أية فائدة لمن هم أقل حظًا، بل نظلمهم؛ ذلك لعدم وجود تكافؤ بينهم. لذا انتهى "بريجوس" إلى الإقرار بأن القيم التي تعود بالفائدة للفئة الأقل حظًا تعد قيمًا أكثر أهمية من تحقيق المساواة في التعليم، و لكنه يرى أنه إذا تعارض ذلك مع منفعة الفئة الأقل حظًا، وتم الفصل بينها وبين المساواة مثلما فعل الآباء الأثرياء من ذي قبل، فسوف تصبح المساواة في التعليم مطلبًا أكثر أهمية^(٦٤).

والجدير بالذكر أن "بريجوس" لم يتوقف عند هذا الحد؛ حيث وجدناه يؤكد لنا من جديد على أن من يعترضون على مبدأ المساواة في التعليم يقرون بوجود عدد من المشكلات الأخرى - خلاف القيم التي سبق وتحدثنا عنها - التي تعترض طريق المساواة التعليمية، ومن أبرز هذه المشكلات ما يأتي:

المشكلة الأولى: إجراءات القبول في المدارس.

يرى "بريجوس" أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع نظامًا معينًا عند قبول الطلاب داخل مدارسها، ويتمثل هذا النظام في إجبار معظم المدارس الموجودة على أرضها على قبول جميع الطلاب المقيمين بجوارها بلا أي شروط، وقد يصل الأمر إلى عدم مقدرة تلك المدارس على اختيار طلابها، في حين يتمتع الآباء بقدر عظيم من حرية الاختيار؛ ذلك لأنهم قد يقومون بشراء منزل في المنطقة المجاورة للمدرسة التي يرغبون في أن يلتحق طفلهم بها. وبالتالي يضمن الآباء التحاق طفلهم بتلك المدرسة. غير أن "بريجوس" قد رأى أن هؤلاء الآباء عندما يقومون بهذا الفعل فإنهم يؤثرون تأثيرًا غير مباشر في المساواة في التعليم؛ ذلك لأنهم في فعلهم لذلك سوف يؤثرون في أسعار المنازل، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حرمان

بعض الأطفال من الالتحاق بالمدارس القريبة لهم؛ نظرًا لأن آباءهم لا يقدرّون على شراء منزل في المنطقة المجاورة للمدرسة^(٦٥).

المشكلة الثانية: التمويل.

يرى "بريجوس" أن مشكلة التمويل المادي يمكن أن تعوق تحقيق المساواة في التعليم؛ ذلك لأن القائمين على التمويل قد يقومون بتخصيص جزء كبير من المال للطلاب الذين يواجهون الكثير من العقبات التي تعترض إنجازاتهم حتى يحظوا بالفرص نفسها التي يتمتع بها غيرهم، وأنهم في فعلهم لذلك يقومون بإنفاق الكثير من المال والموارد، كما يجلبون لهؤلاء الطلاب أفضل المعلمين. وينظمون لهم يومًا دراسيًا طويلًا وتعليمًا مستمرًا خلال الصيف. ويترتب على ذلك زيادة الخبرات التعليمية لهؤلاء الطلاب الذين كانوا يواجهون الكثير من العقبات، كما يتمتعون بمستوى عال من التعليم خلاف غيرهم من الطلاب، وبدوره يؤدي ذلك إلى اللامساواة في التعليم بين هؤلاء الطلاب وغيرهم^(٦٦).

المشكلة الثالثة: اختيار المدارس.

يري "بريجوس" أن هناك كثيرًا من الناس ينظرون إلى الاختيار من بين المدارس الموجودة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على أنه أحد أعداء المساواة في التعليم؛ لذا يصرون على القول بأنه إذا أردنا تحقيق المساواة في التعليم، فلا بد أن نضع في اعتبارنا حقيقة مهمة مؤداها: إنه لا مكان للاختيار فيما بين المدارس. والجدير بالذكر أن "بريجوس" شخصيًا قد اتفق معهم فيما انتهوا إليه^(٦٧)، وتأكيدًا على ذلك وجدناه يسرد لنا أربعة معوقات يمكن أن تعترض طريقنا حال شروعا في الاختيار فيما بين المدارس، لعل من أبرزها: المعوق الأول، ويتمثل في أننا قد نختار مدرسة معينة كي يلتحق بها أطفالنا، ثم نكتشف بعد ذلك أنها مدرسة فاشلة في أداء مهامها. أما المعوق الثاني، فيتميز بارتباطه الشديد بالمعوق الأول؛ ذلك لأننا عندما نكتشف فشل المدارس التي اخترناها لأطفالنا، فإننا سوف نقترح على المسؤولين ضرورة إنشاء مدارس أخرى بديلة عن المدارس التي اخترناها من ذي قبل، وثبت بالدليل القاطع فشلها الذريع، غير أننا سوف نصطدم بالحقيقة المرة التي مؤداها أن إنشاء المدارس يحتاج دومًا إلى تكاليف باهظة كي تؤسس^(٦٨). ويتمثل المعوق الثالث في وسائل المواصلات التي يتمكن من خلالها الطلاب من القدوم إلى مدارسهم، حيث يرى "بريجوس" أنه في حالة تحمل الأسر لمصروفات الانتقال إلى المدرسة، فإن الأسر الثرية وحدها

هي التي تكون أكثر قدرة على ذلك من غيرها من الأسر الفقيرة. وإذا كانت الأسر تلحق أولادها بمدارس تتحمل نفقات الانتقال، فإن هذه المدارس سوف تتكبد خسائر عظيمة. أما المعوق الرابع و الأخير فيتمثل في إقراره بأننا لو اتفقنا سويًا على ضرورة إنشاء المدارس في الضواحي بعيدًا عن وسط المدينة، فإننا بذلك سوف نحرم الأماكن القريبة من وسط المدينة، ليس فقط من القدرة على إرسال أطفالهم إلى هذه المدارس، و لكن أيضًا سوف نحرمهم من الحياة المجتمعية؛ مرجعًا ذلك إلى اعتقاده الراسخ بأن المدارس لم تكن مجرد أماكن لتعليم الأطفال فحسب، ولكنها يمكن أن تكون - في أحياء كثيرة- أماكن تعقد فيها الاجتماعات السياسية، ويُجرى فيها الاقتراعات، وأماكن ترويحوية^(٦٩).

المشكلة الرابعة: المساواة أو المحاسبة.

يرى "بريجوس" أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة كانتا تتبعان نظامًا منذ فترة طويلة للتفتيش على المدارس، غير أنه قد تغير رأسًا على عقب، فبعد أن كان يهدف هذا النظام إلى التفتيش على المدارس من أجل الكشف عن الممارسات السيئة، صار يهتم بمتابعة الأداء النسبي للأطفال في المدارس. بالتالي تراءى لـ "بريجوس" أن هذا النظام يتصف بالتعقيد، كما يسهم - إلى حد كبير - في حدوث اللامساواة في التعليم^(٧٠).

المشكلة الخامسة: عدم المساواة بين الطلاب في حصولهم على الموارد التعليمية.

يرى "بريجوس" أنه توجد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لامساواة حقيقية بين الطلاب، ولاسيما في آلية حصولهم على الموارد التعليمية، وتأكيدًا لذلك وجدناه يؤكد لنا على أن كلتا الدولتين تتبعان نظام تمويل غير متكافئ يضمن حصول بعض الطلاب على الموارد التعليمية الأكثر كفاءة والمخصصة لهم أكثر من غيرهم. كما يؤمنان بضرورة أن يذهب بعض الطلاب الأكثر تميزًا إلى مدارس مجهزة بشكل أفضل من غيرها؛ مما يمكنهم من الاستفادة من الموارد، و بدوره يؤدي ذلك إلى حدوث اللامساواة التعليمية التي أخبرنا عنها من ذي قبل^(٧١).

المشكلة السادسة: عدم المساواة بين الطلاب في الاحترام و التقدير

يؤكد لنا "بريجوس" على أن هناك بعض المدارس الموجودة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تضع قيمة أكبر لبعض الخلفيات الثقافية عن غيرها، وتأكيدًا لذلك، فقد أخبرنا "بريجوس" بأن الأطفال الذين ينتمون إلى الطبقة

الثرية يذهبون إلى مدارس لها قيم ثقافية تختلف عن قيم الأطفال الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، وبدوره يؤدي ذلك إلى حدوث لامساواة في التعليم^(٧٢).

المشكلة السابعة: عدم المساواة في السلطة.

يرى "بريجوس" أن المعلمين الموجودين في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لا يملكون سلطة متساوية على الطلاب داخل المدرسة، هذا يعني أنه يريد أن يقول لنا: إن هناك تدرجًا غير مقبول في السلطات، وبدوره يؤدي إلى مزيد من اللامساواة في التعليم^(٧٣).

المشكلة الثامنة والأخيرة: عدم المساواة في الحب و الرعاية و التكافل.

يؤكد "بريجوس" على أن هناك بعض المدارس الموجودة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة قد أهملت - عن قصد- المشاعر المتضمنة في الحب والرعاية والتكافل، وليس هذا فحسب بل العواطف بشكل عام. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك بعض المدارس الموجودة في كلتا الدولتين تهتم اهتمامًا عظيمًا بالمشاعر المتضمنة في الحب و الرعاية و التكافل، وبدوره يؤدي هذا إلى حدوث لامساواة في التعليم بين الطلاب^(٧٤).

المبدأ الثالث: عدم خصخصة التعليم.

يرى "بريجوس" من خلال هذا المبدأ أن الخصخصة الكاملة للتعليم سوف تجعل الدول تمتنع عن تقديم الدعم أو التمويل للمدارس، لذا أصر "بريجوس" على ضرورة رفض خصخصة التعليم^(٧٥). وتأكيدًا لذلك فقد كتب كتابات مكثفة يعارض فيها إنشاء مدارس خاصة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة^(٧٦). كما أكد لنا من جديد على حقيقة أن الخصخصة الكاملة للتعليم سوف تؤدي في معظم الأحيان إلى كثرة الظلم الاجتماعي في التعليم^(٧٧). علاوة على ذلك، فإنه وجد أن المدارس الخاصة سوف تكون غير مقيدة بتقديم الدعم والخدمات التعليمية لمعظم الفقراء، بمعنى أن التعليم الخاص سوف يكون بعيدًا عن المنال لغالبية الأسر الفقيرة، وحتى لو فكرت بعض الأسر الفقيرة في الإقدام على التعليم الخاص، فغالبًا ما ترسل طفلًا واحدًا - وفي العادة يكون ولدًا- للمدرسة الخاصة^(٧٨).

لم يتوقف "بريجوس" عند هذا الحد، حيث وجدناه يرفض رفضًا تامًا إسناد إدارة المدارس إلى شركات خاصة؛ ذلك لأنه يرى أن الشركات الخاصة لا تحقق

أية منافع عامة. كما أنه سوف يصعب على الحكومة معرفة ما إذا كانت الشركات قد نجحت في إدارتها للمدارس أم لا؟. علاوة على ذلك، فإنه يعتقد أن المؤسسات التعليمية الخاصة لن تعمل بشكل جيد في المملكة المتحدة؛ ذلك لأن المؤسسات التعليمية الخاصة لم تكن لديها رغبة حقيقية في المشاركة في برنامج أو مخطط مصمم لتحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية^(٧٩).

وعلى الرغم من ذلك فقد رأى " بريجوس " أن الحكومة البريطانية تهتم في الوقت الحاضر بمتابعة المدارس قدر استطاعتها، وبالتالي عندما ترى مدرسة ما فشلت في أداء مهامها المنوطة بها، فتسرع في إسناد إدارة تلك المدرسة إلى شركة خاصة يتم اختيارها من خلال إجراء مزيدة علانية. كما أن الحكومة البريطانية لم تتوقف عند هذا الحد، حيث ترى ضرورة إسناد إدارة المدارس التي لم يثبت فشلها في أداء مهامها إلى الشركات الخاصة^(٨٠).

ومهما يكن من أمر فقد استنتج " بريجوس " من ذلك حقيقة مهمة، وهي أن التعاقد الذي تتبناه الحكومة البريطانية سوف يوقعها في مشكلات عويصة يصعب حلها، لعل من أبرزها: إن الحكومة البريطانية لن تعرف أي شيء عن أداء المدارس؛ نظراً لتبنيها سياسية التعاقد مع الشركات الخاصة. والجدير بالذكر أن " بريجوس " لم يقف مكتوف اليدين تجاه هذه المشكلة وغيرها؛ لذا سوف نجده عبر الصفحات القادمة يحاول - قدر جهده - التوصل إلى حل مناسب لهذه المشكلة التي لم يكن هو سبباً في وجودها، وإنما التي افتعلتها الحكومة البريطانية عن قصد^(٨١).

ومهما يكن من أمر، فإننا نجد أن " بريجوس " قد حثنا جميعاً على ضرورة التصدي للمساواة التي كشف لنا عنها عبر الصفحات السابقة، وتأكيداً لهذا الزعم الذي نزعمه نجده يؤكد لنا على أن هناك بعض السياسات والممارسات التي تهدف إلى زيادة المساواة في التعليم دون الحاجة إلى أية تكاليف إضافية، أو حتى التأثير في القيم الأخرى^(٨٢). كما أننا نراه لم يقف مكتوف اليدين أمام من يعترض على مبدأ الاستقلالية الشخصية الذي أكد عليه، وكذا بعض القيم والمشكلات التي تعترض طريق مبدأ المساواة في التعليم الذي كان يتشيع له عندما دافع عن العدالة التعليمية، وكذا بعض المشكلات التي افتعلتها الحكومة البريطانية عندما تبنت نظام التعاقد مع شركات خاصة؛ بهدف إدارة المدارس سواء التي ثبت فشلها الذريع أم التي لما يثبت فشلها بعد. لذا نرى أن هناك سؤالاً ملحاً يطرح نفسه الآن: كيف

فكر "بريجوس" في مواجهة هذه المشكلات التي اعترضت طريق المبادئ الثلاثة التي أكد عليها من ذي قبل؟ إننا نرى أن الإجابة عن هذا السؤال المهم تضطرننا إلى الحديث عن: الحلول التي قدمها "بريجوس" من أجل الخروج من المأزق الذي وقع فيه؛ نظرًا لتأكيدده على المبادئ سألغة الذكر عندما شرع في تأسيس نظريته في العدالة التعليمية.

ثالثًا: الحلول التي قدمها "بريجوس" من أجل الخروج من المأزق.

من البديهي أن يشرع "بريجوس" في البحث عن حلول حقيقية للخروج من المأزق الذي وقع فيه، وتمثلت هذه الحلول في تأكيده من جديد على أهمية المبادئ الثلاثة التي قال بها من ذي قبل، والتي اعتبرها أسسًا رصينة عند تأسيس نظريته في العدالة التعليمية؛ ذلك لأنه كان يرى أن لهذه المبادئ أهمية خاصة بالنسبة له. حقًا، لقد مثلت المبادئ الثلاثة أهمية خاصة، ولاسيما عندما شرع "بريجوس" في تأسيس نظريته سألغة الذكر؛ ذلك لأنه يرى أننا لو دققنا النظر في مبدأ الاستقلالية الشخصية الذي أخبرنا به، لوجدناه يزيد من سعادة الأطفال، وبالتالي يزيد من رفايتهم الذاتية^(٨٣). من هنا تراءى له أنه يجب على الدول الليبرالية أن تساعد - قدر جهدها - في زيادة الرفاهية من خلال تسهيل الاستقلالية، كما أنه من الممكن أن تساعد المدارس - بشكل غير مباشر - في تسهيل الاستقلالية^(٨٤). هذا يعني - من وجهة نظرنا - أن "بريجوس" لم يقف مكتوف اليدين؛ حيث رد على كل من يعترض على مبدأ الاستقلالية الشخصية قائلاً: حقًا إن للآباء حقوقًا رئيسة على أطفالهم، غير أن الأطفال لا يعيشون حياتهم على نحو جيد إذا ما ظلت سيطرة آباءهم على تصرفاتهم^(٨٥). والجدير بالذكر أن ما انتهى إليه "بريجوس" جعله يدخل في صراع مع "David Hargreaves" ديفيد هارجريفز*؛ ذلك لأن "هارجريفز" رأى أن المواثيق الدولية قد أكدت على حق الآباء في توجيه أطفالهم، ولاسيما في الأمور المتعلقة بالتعليم، غير أن "بريجوس" قد نظر إلى المواثيق الدولية فوجدها معيبة، كما أنها كتبت بلغة غامضة، لدرجة أننا لم نفهم منها: إذا ما كان للآباء حق في توجيه أبنائهم في الأمور التعليمية أم لا؟.

طبقًا لذلك فإن الظاهر لنا أن "بريجوس" قد أقر بضرورة قيام الآباء بتدريب أطفالهم الصغار على ممارسة الاستقلالية الذاتية، واحترام حرمتهم الشخصية، في حين رفض الإقرار بإمكانية قيام الآباء بتشكيل أطفالهم تبعًا لرغباتهم ونظريتهم

الشخصية^(٨٦). وتأكيدًا لذلك وجدناه يؤكد على أنه لم يكن غريبًا عندما نادى بعدم تدخل الآباء في حياة أبنائهم التعليمية؛ ولا سيما في اختيار مدارسهم؛ ذلك لأنه وجد أن "شارون جيويرتز * * * Sharon Gewirtz" وغيرها قد انتهوا إلى ما انتهى إليه هو شخصيا، حيث رأوا أننا لو افترضنا جدلاً أن للآباء الحق في اختيار مدارس أبنائهم، فإن ذلك سوف يجعل آراء الآباء مختلفة فيما بينها، بمعنى أنها تختلف من أب إلى آخر، وأن هذا الاختلاف سوف يؤثر سلباً في الأبناء، ولا يجعلهم متساويين في التعليم مع غيرهم^(٨٧).

كما رأى أننا لو دققنا النظر في مبدأ المساواة في التعليم الذي أخبرنا عنه من ذي قبل لوجدناه يمثل أهمية خاصة بالنسبة لنا جميعاً؛ ذلك لأنه يؤكد أن كل طفل يجب أن يكون له نصيب متساو في مجال التعليم، وأننا عندما نعقد مقارنة بين الأطفال الذين يتمتعون بكفاءات متشابهة ومستويات متشابهة من الإرادة والجهد، فإنه من البدهي أن نقول: إن المساواة في مجال التعليم تتحقق عندما يحصل كل طفل على مستوى مماثل من الموارد التعليمية^(٨٨).

هذا يعني أن مبدأ المساواة في التعليم يهدف إلى ضرورة توزيع الموارد التعليمية بين القادرين والأقل قدرة من الأطفال وبين المهمشين اجتماعياً من الأطفال؛ حتى نضمن تعليماً متساوياً للجميع بلا استثناء^(٨٩).

ونظراً لأهمية مبدأ المساواة في التعليم بالنسبة لـ"بريجوس"، فقد أخبرنا بأنه حتى لو تعارض مبدأ المساواة في التعليم مع بعض القيم، أو حتى تواجهه مع بعض المشكلات، فإنه من الممكن التوصل إلى حلول مرضية حتى لا يصطدم مبدأ المساواة في التعليم ببعض القيم المهمة من ناحية، وحتى لا تتفاقم المشكلات التي تتواجه مع مبدأ المساواة في التعليم من ناحية أخرى.

وتأكيداً على هذا الزعم وجدناه يؤكد لنا على حقيقة مهمة مؤداها قائلاً: "إنه على الرغم من كل القيم التي سبق أن ذكرت أنها تتعارض - بشكل أو بآخر - مع مبدأ المساواة في التعليم، إلا أنني أرى أنه لا يوجد لدي دليل قاطع كي أرفض مبدأ المساواة في التعليم. علاوة على ذلك، فإنني أرى أن القيم الأسرية والتميز التعليمي والقيم التي تعود بالفائدة على الأقل حظاً تمثل - بالنسبة لي - أهمية خاصة أكثر من أهمية تحقيق المساواة في التعليم، ولكنني أرى أنه إذا تعارض ذلك مع منفعة الفئات الأقل حظاً، وتم الفصل بينها وبين المساواة في التعليم، فلاشك أن المساواة في التعليم تُصبح أكثر أهمية بالنسبة لي"^(٩٠).

حل "بريجوس" لمشكلة إجراءات القبول بالمدارس.

يرى "بريجوس" أننا نستطيع أن نتغلب على هذه المشكلة متى آمننا إيماناً راسخاً بأن المدارس لها الحرية في الاختيار بشأن من تقبله من الطلاب، على أن يكون الاختيار قائماً على المساواة بين الطلاب^(٩١).

حل "بريجوس" مشكلة التمويل.

يرى "بريجوس" أن الحل يكمن في تبني نظام يحفظ التوازن في الإنفاق والتمويل، فبدلاً من منح المدارس مبلغاً محدداً من المال لكل تلميذ، يجب على الحكومات أن تقدم التمويل الذي يتناسب مع حاجة الطالب^(٩٢). هذا يعني أن "بريجوس" يؤمن بضرورة تمويل الدولة للمدارس حتى تتحقق المساواة، لذا وجدناه يرفض الرأي المعارض لتمويل الدولة للمدارس، والذي يؤكد على أن المساواة في التعليم يمكن أن تتحقق دون تمويل^(٩٣).

حل "بريجوس" لمشكلة اختيار المدارس.

يؤكد "بريجوس" على تأييده لفكرة اختيار المدارس التي نختارها لأطفالنا؛ شريطة أن تكون مصممة بشكل مناسب؛ مرجعاً ذلك إلى اعتقاده الراسخ بأن اختيار المدارس المصممة بشكل مناسب يمكن أن يزيد من الفرص التعليمية، كما يمكن أن يقدم لكل طفل خدمة تعليمية تمكنه من تحقيق استقلاليته^(٩٤). علاوة على ذلك، رأى أن قيامنا بالاختيار فيما بين المدارس سوف يسهم في إلهاب روح التنافس الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسين أداء المدارس المتنافسة^(٩٥).

هذا يعني أن "بريجوس" يرى أن هناك أملاً كبيراً في تحقيق المساواة عند شروعا في القيام باختيار المدارس التي يلتحق بها أطفالنا، وعلى الرغم من ذلك رأى أننا لو فعلنا ذلك، فإننا لم نحقق أدنى مستويات الفرص التعليمية المتساوية، أو التعليم الذي يهدف إلى تحقيق الاستقلالية^(٩٦).

لذا وجدناه يقترح لنا عدداً من الضوابط التي يجب علينا أن نلتزم بها، حتى يكون اختيارنا للمدارس التي يلتحق بها أطفالنا اختياراً صحيحاً، ولعل من أبرز هذه الضوابط ما يأتي: أولاً: يجب أن يختار الآباء و أولياء الأمور المدارس التي يلتحق بها أطفالهم. ثانياً: من الممكن أن تؤسس المدارس التي يلتحق بها أطفالنا بواسطة مؤسسات فوائدية وغير فوائدية، ومؤسسات عامة، ونقابات، ومعلمين، وأعضاء

المجتمع المحلي. ثالثًا: يجب أن يتم تمويل المدارس بشكل عام، وأن يخصص مبلغ لكل تلميذ تبعًا لاحتياجاته التعليمية. وبالتالي، لا يجوز أن تطلب المدارس تكاليف تفوق قدرات آباء أطفال الطبقة المتوسطة، كما سوف تصبح المدارس متاحة لأطفال الطبقتين المتوسطة والعليا^(٩٧). رابعًا: يجب أن تهتم إدارة المدارس بتحقيق التجانس فيما بين الطلاب بلا استثناء^(٩٨). خامسًا: يجب أن تتحكم اللوائح العامة والخاصة بالمدارس في المناهج الدراسية، والقبول في المدارس، والتمويل، و... إلخ. سادسًا: يجب أن يتم عمل مقاييس كمية لمعرفة أداء المدارس، ثم نشرها على العامة بأسلوب سهل ومفهوم. سابعًا وأخيرًا: يجب علينا أن نضع في اعتبارنا أن التنافس المتزايد فيما بين المدارس لجذب الآباء قد يؤدي إلى التقليل من كم المعلومات التي يتلقاها الطلاب. كما يجب أن نضع في اعتبارنا أن الاتجاه نحو الاهتمام بتحقيق أعلى درجات الكفاءة في الأداء سوف يجعل المدارس و الطلاب يرون أن الحكم عليهم سوف يتم من خلال الأداء فحسب، وبالتالي فإنهم سوف يكرسون المزيد من الموارد و الجهد كي يحققوا الأداء الأفضل. غير أن هذا - للأسف الشديد- سوف يجعل المدارس تُعلم الطلاب من أجل الامتحان فحسب، وفي مقابل ذلك سوف تقوم المدارس بإهمال الجوانب التي لن يتم الاختبار فيها، كما أنها لن تهتم بتوفير وقت كاف في اليوم الدراسي لفحص اهتمامات الطلاب؛ وبالتالي سوف يتعرض هؤلاء الطلاب لضغوط شديدة يصعب السيطرة عليها^(٩٩).

حل "بريجوس" لمشكلة المساواة أو المحاسبة.

يرى "بريجوس" أنه من الممكن تجاوز هذه المشكلة متى سلمنا بضرورة تفعيل مبدأ المساواة؛ مرجعًا ذلك إلى أننا لو قمنا بتفعيل مبدأ المساواة فإن المدارس سوف تلعب دورًا فعالاً في التقليل من اللامساواة في مجال التعليم في المجتمع الذي لا تتحقق فيه المساواة. وتأكيدًا على صدق ما انتهى إليه رأينا يؤكد لنا أن الرئيس الأمريكي " جورج دبليو بوش " قد وقع على أهم قانون في التشريع الداخلي في فترة رئاسته، وهو القانون الذي سبق أن ذكرناه من ذي قبل، والخاص بضرورة تعليم الأطفال (لن نترك طفلًا وراءنا)، والذي وضع من خلاله الرئيس الأمريكي شروطًا للمساواة تديرها الدولة^(١٠٠).

حل "بريجوس" لمشكلة عدم المساواة في الحصول على الموارد التعليمية.

يقر "بريجوس" أيضا بإمكانية تجاوز هذه المشكلة من خلال الاهتمام ببعض القيم الأسرية التي تتيح بدرجة عظيمة فرصة تحقيق المساواة في التعليم، ولعل من أبرز هذه القيم: التأكيد على ضرورة منع المدارس الخاصة التي تتأثر بها طبقة الصفوة، والتي يستندون إليها في التمييز بين الطلاب على أساس الجنس، أو الطبقة الاجتماعية أو الاقتصادية^(١٠١).

وحرصًا من "بريجوس" على تأكيد ما يزعمه وجدناه يصر على أن البيئة التي يوجد فيها مثل هذا التمييز، تتزايد فيها اللامساواة في الموارد التعليمية والإنجاز التعليمي. كما وجدناه يصر أيضًا على ضرورة ألا تتأثر آمال وطموحات الطلاب في مجال التعليم بطبقته الاجتماعية، أو موهبتهم^(١٠٢).

حل "بريجوس" لمشكلة عدم المساواة بين الطلاب في الاحترام والتقدير.

يرى "بريجوس" أنه من الممكن تجاوز هذه المشكلة من خلال جعل المدارس أكثر شمولية، بمعنى أن تكون المدارس أماكن تستوعب المزيد والعديد من الثقافات، ولا يتم حرمان أي طالب من المزايا التعليمية بسبب أصوله الثقافية^(١٠٣).

حل "بريجوس" لمشكلة عدم المساواة في السلطة.

يقر "بريجوس" بإمكانية تجاوز هذه المشكلة من خلال العمل على أن يكون هناك مزيد من التقارب، والديمقراطية داخل المدارس أو المؤسسات التي توجه السياسة التعليمية على مستويات عالية.

حل "بريجوس" لمشكلة عدم المساواة في الحب و الرعاية و التكافل.

يقر "بريجوس" بإمكانية تجاوز هذه المشكلة من خلال تزويد الطلاب والمعلمين بآمال تشمل إقامة علاقات الحب والرعاية والتكافل. و حتى لا يقال عنه: إنه غريب، أو أن فكره يصعب تطبيقه؛ وجدناه يؤكد لنا أن المدارس البريطانية قد قررت على الطلاب مقررًا جديدًا تحت عنوان: " الصحة الشخصية و التعليم الاجتماعي"، واهتمت فيه بالتركيز على تعلم المهارات الحياتية، وبالتالي أسهمت هذه المدارس في وجود أشخاص يتمتعون بالصحة والتكافل العاطفي؛ نظرًا لتركيزها على مهمة إحداث نوع من التكافل فيما بين الطلاب والمدارس، ولاسيما من الناحية العاطفية^(١٠٤).

ولما فرغ " بريجوس " من بحثه عن الحلول الممكنة للمشكلات التي واجهته عند حديثه عن مبدأ المساواة التعليمية، ذكرنا من جديد بضرورة التمسك بالمبدأ الثالث، والمتمثل في " عدم خصخصة التعليم؛ ذلك لاعتقاده بأن الخصخصة لم تكن حلاً لمشكلات التعليم التي تواجهها المملكة المتحدة^(١٠٥). والجدير بالذكر أن ما أكده " بريجوس " بشأن ضرورة رفض خصخصة المدارس جعله على خلاف تام مع " جيمس تولى * James Tooley الذي نادى بضرورة الخصخصة الكاملة للتعليم، لدرجة أنه رأى أنه من الواجب على الحكومة - أي حكومة - أن تتخلى عن مهامها الثلاث الرئيسية: تمويل المدارس، ووضع اللوائح التي تحكمها، وتدعيمها. في حين نجده قريباً جداً من نقاد " تولى"، الذين يرون أن الخصخصة الكاملة للتعليم سوف تؤدي حتماً إلى تفاقم الظلم الاجتماعي، والذين أكدوا على أن الخصخصة الكاملة للتعليم سوف تجعل الحكومة لا تستطيع أن تضمن المساواة في التعليم^(١٠٦).

ومن اللافت للانتباه انشغال " بريجوس " بالتوصل إلى حل للمشكلة التي افتعلتها الحكومة البريطانية عندما رأت ضرورة تولى الشركات الخاصة إدارة المدارس، حيث رأى أنه يجب على الحكومة أن تتغلب على هذه المشكلة، وذلك من خلال وضع تعاقدات طويلة الأجل تتضمن شروطاً تضمن تحقيق نتائج معينة في مواعيد ثابتة. ناهيك عن ذلك فيمكن للحكومة أن تضع تعاقدات قصيرة الأجل حتى يمكنها إبعاد الشركات التي لم تثبت كفاءتها. وعلى الرغم من ذلك، وجدناه يصر من جديد على ضرورة رفض التعاقدات عامة؛ نظراً لما ينتج عنها من مشكلات. حقاً هناك مشكلات تنتج عن التعاقدات، فلو نظرنا إلى التعاقدات طويلة الأجل، لوجدناها تتضمن أوجه قصور عديدة، لعل من أبرزها: ما يختص بطبيعة بنود الاتفاق، وكيف يمكن للمتعاقد أن يحقق بنود الاتفاق،... إلخ. كما أننا لو نظرنا إلى التعاقدات قصيرة الأجل، لوجدناها تقتصر إلى التخطيط، والاستثمار طويل الأجل. لذا وجدناه يؤكد ثانية على أن الخصخصة لم تكن حلاً لمشكلات التعليم التي تواجهها المملكة المتحدة^(١٠٧).

رابعاً: بريجوس في الميزان: ما له وما عليه.

عرضنا على مدار الصفحات السابقة الدوافع التي دفعت " بريجوس " إلى الاهتمام بموضوع العدالة التعليمية، ثم توصلنا إلى حقيقة على قدر كبير من الأهمية تتمثل في إقراره بوجود لامساواة في مجال التعليم في كل من الولايات

المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة؛ نظرًا لاتباعهما أنظمة تعليمية لا تحقق المساواة في مجال التعليم؛ لذا اهتم الباحث بمعرفة كيف فكر "بريجوس" في العمل على تحقيق المساواة التعليمية التي تفتقدها كلتا الدولتين من وجهة نظره. ثم رأينا فيما بعد أن "بريجوس" قد توصل إلى أن هناك مبادئ رئيسة يجب علينا أن نتمسك بها عند شرونا في تحقيق المساواة في التعليم؛ لذا وجدناه يُقيم نظريته في العدالة التعليمية اعتمادًا على هذه المبادئ. غير أننا رأينا أن هناك مشكلات لا حصر لها قد نتجت عن تبنيه لهذه المبادئ، وبالطبع حاول - بريجوس - التوصل إلى حلول لهذه المشكلات، غير أن هناك سؤالًا ملحًا يطرح نفسه الآن: هل تعد نظرية "بريجوس" في العدالة التعليمية نظرية مناسبة أم لا؟، إننا نرى أن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في بيان موقفنا من نظرية "بريجوس" في العدالة التعليمية.

ويتلخص موقفنا من نظرية "بريجوس" في "العدالة التعليمية" في أننا نراه يتمتع بأهمية عظيمة من وجهة نظرنا؛ نظرًا لجرأته على طرح هذه المشكلة، وبحثه الدءوب عن حل لها. غير أننا نرى أنه قد أخفق في بعض الجوانب شأنه شأن الكثيرين من الفلاسفة. وبالطبع يتمتع "بريجوس" بالجراءة؛ ذلك لأن نظريته في العدالة التعليمية جاءت مواتية تمامًا لما تتضمنه المادة الثالثة عشرة من الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تنص على التزام الدول التزامًا قويًا بتقديم خدمة التعليم مع التزامها بمسئوليتها تجاه تحقيق المساواة في التعليم، من أجل ضمان الوصول للحق في الالتحاق بالمؤسسات والبرامج التعليمية العامة على أساس غير تمييزي، وكذا من أجل تقديم خدمة التعليم للجميع بلا استثناء. ناهيك عن ذلك، فإنها جاءت مواتية أيضًا للكثير من العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي ترى أن الحق في التعليم للجميع لم يكن أمرًا واجبًا على الدول فحسب، بل حقا يجب تدعيمه؛ ليكون مصدرًا من مصادر التمكين، ولولا ضيق المقام هنا لقمنا بعرض هذه العهود والمواثيق والاتفاقيات بشيء من التفصيل^(١٠٨).

كما يرى الباحث أن اهتمام "بريجوس" بتأسيس نظرية في العدالة التعليمية يمثل أهمية خاصة؛ ذلك لأن العدالة التعليمية كانت مطلبًا ملحًا لقادة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ولعل من أبرز هؤلاء القادة: الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" الذي وقع على قانون خاص بالتعليم الابتدائي و الثانوي عُرف على نطاق واسع بـ "قانون" لن نترك طفلًا وراءنا". وتأكيدًا على ما يزعمه الباحث، فإنه يرى أنه كانت هناك دعوات كثيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تنادي بأنه لا يجب أن تكون هناك فروق في الإنجاز بين الأطفال الذين

يُولدون في طبقات بسيطة أو طبقات عالية في المجتمع. كما أننا لو نظرنا إلى المملكة المتحدة لوجدنا أنه تعاقب العديد من الوزراء، وجميعهم نادوا بعدم تأثير الطبقة الاجتماعية في الإنجاز التعليمي^(١٠٩).

علاوة على ذلك، فإن الباحث يرى أن "بريجوس" عندما حاول معالجة مشكلة اللامساواة التعليمية الموجودة في كلتا الدولتين سالفتي الذكر؛ من أجل تحقيق العدالة التعليمية، وجده يتمنى تطبيق العدالة التعليمية تطبيقاً فعلياً؛ ذلك لأنه حث كلتا الدولتين على منح الآباء بعض المحفزات المالية لاستثمارها في تعليم الفتيات أسوة بتعليم الأبناء^(١١٠)؛ مرجعاً ذلك إلى أن تعليم الفتيات سوف يفيد المجتمع الذي يعيش فيه^(١١١).

وإيماناً من الباحث بأن النظرية التي قدمها "بريجوس" ما هي إلا عمل بشري، وأن كل عمل بشري لا يمكن أن يتصف بالكمال المطلق، لذا فإنه يرى أن هذه النظرية تتضمن أوجه قصور عديدة، بيد أن ذلك لا يقلل من شأنها وقيمتها.

إن ما يؤكد زعمنا سالف الذكر هو أن "بريجوس" شخصياً قد أكد لنا أن "سمارا فوستر" * S.Foster Samara اعترضت على بعض تفاصيل نظرية العدالة التعليمية التي قدمها^(١١٢). وإحفاً للحق فإن "بريجوس" رجع ثانية و أكد لنا أن "فوستر" كانت مخطئة تماماً عندما اعترضت على بعض تفاصيل نظريته في العدالة التعليمية؛ ذلك لأنها لم تفهم كتابه الذي يحمل عنوان: "اختيار المدارس والعدالة الاجتماعية" فهماً جيداً، واعتقدت على نحو خاطئ أنه يدافع عن منهج اختيار المدارس في كتابه سالف الذكر، غير أنه - في الحقيقة - ينفى بوضوح دفاعه عن هذا المنهج^(١١٣).

ولقد تعرضت المبادئ التي أكدها "بريجوس" وعدها أسساً رصينة لنظريته في العدالة التعليمية للكثير من الانتقادات، وتأكيداً على زعمنا سالف الذكر فإننا لو نظرنا إلى المبدأ الأول والمتمثل في "الاستقلالية الشخصية"، لوجدنا أن "بريجوس" - شخصياً - قد أكد لنا صعوبة تطبيق مبدأ الاستقلالية الشخصية تطبيقاً فعلياً؛ مرجعاً ذلك إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تعترض تطبيق ذلك المبدأ، ومن بين هذه العقبات: صعوبة معرفة ما إذا كان مبدأ الاستقلالية قد انتهك أم لا؟؛ ذلك لأنه لا تتوافر لدينا أي مناهج متطورة نعرف من خلالها ما إذا كان

الأطفال يتمتعون بالاستقلال الشخصي أم لا؟ وما إذا كانت تتوفر لديهم فرص لتحقيق الاستقلالية الشخصية أم لا؟^(١١٤).

فضلاً عن ذلك، فقد تراءى له أنه على الرغم من مقدرة مبدأ الاستقلالية الشخصية على مساعدة الأطفال في ضمان الحصول على الفرص الحقيقية كي يصبحوا من خلالها أكثر توافقاً مع الشرعية الليبرالية، إلا أنه يعد مبدأً غير كاف لجعل الأطفال أكثر توافقاً مع الشرعية الليبرالية. كما لا يشجعهم على التفكير النقدي، ويمدهم - بشكل جزئي - بالتفكير اللازم والعديد من المهارات المتمثلة في كيفية اتباع الأسلوب الأمثل للحياة^(١١٥). لم يتوقف "بريجوس" عند هذا الحد، حيث أكد لنا حقيقة مهمة: أنه على الرغم من تمتع مبدأ الاستقلالية الشخصية بأهمية وقيمة، إلا أنه لم يُنظر إليه على أنه قيمة يمكن الاسترشاد بها عند الشروع في تصميم المؤسسات التعليمية^(١١٦).

ولو تركنا "بريجوس" وتأملنا في آراء المتخصصين، لوجدناهم يؤكدون رفضهم لمبدأ الاستقلالية الشخصية الذي استند إليه "بريجوس" عند تأسيس نظريته في العدالة التعليمية، فهذا هو "ناثان جلارز" يقول: كي نعلم أطفالنا تعليماً أفضل، فيجب علينا ألا نحرم آباءهم من حقهم في إنفاق أموالهم عليهم، وألا نمنعهم من شراء منازل بجوار المدارس؛ وذلك لأننا لو لم نسمح لهم بممارسة حرياتهم الأبوية تجاه أبنائهم فإننا سوف ننتهك حرياتهم بلا أدنى شك^(١١٧).

كما أننا لو نظرنا إلى "تشارلز فرايد" * "Charles Fried" لوجدناه يصر على ضرورة منح الآباء الحق في تشكيل قيم أطفالهم. غير أننا لاحظنا أن "بريجوس" قد تصدى له فيما انتهى إليه مستنداً في ذلك إلى حقيقة مهمة مؤداها: إننا لو سلمنا جدلاً بما أكده "فرايد" فسوف يمنع الآباء أطفالهم من ممارسة الاستقلالية الشخصية^(١١٨). وقريب من رأي "فرايد" هو ما نجده عند "بريندا ألموند" * "Brenda Almond" التي أصرت أيضاً على ضرورة منح الآباء السلطة القوية التي تعينهم على تشكيل قيم أطفالهم. والجدير بالذكر أن "ألموند" لم تتوقف عند هذا الحد، حيث أكدت على ضرورة السماح للأسر باختيار نظام تعليم أطفالهم، والسماح بوجود مدارس دينية، والسماح للأسر باتباع مئثلهم ومعتقداتهم الدينية من خلال التركيب الأسري الذي يُتيح للآباء فرصة التحكم في شكل ونوع التعليم الذي يحصل عليه أطفالهم. غير أننا وجدنا "بريجوس" كالعادة يعترض على ما انتهت إليه "ألموند"

بشأن السماح بوجود سلطة أبوية على التربية الدينية، مستندًا في ذلك إلى أن الدولة تستطيع أن تؤسس وتدعم عددًا غيرًا من المدارس الدينية، وتلتزم الآباء بإرسال أطفالهم إليها، غير أن دعم الدولة للتنوع الديني قليل للغاية^(١٩).

ولو تركنا المبدأ الأول من المبادئ التي استند إليها "بريجوس" عند تأسيسه لنظريته في العدالة التعليمية، وانتقلنا إلى المبدأ الثاني المتمثل في المساواة في التعليم، لوجدناه يتشابه إلى حد كبير مع المبدأ الأول في تعرضه للكثير من الاعتراضات، ولعل من أبرز هذه الاعتراضات هي التي أكد عليها "بريجوس" شخصيا عندما أخبرنا بأن هناك بعض القراء قد يقولون: إن المساواة في التعليم أمر غير مهم؛ بحجة أن تحقيقه يتطلب منهم فعل أشياء غير مسموح بها. وتأكيدًا على صدق حديثه وجدناه يؤكد لنا أن هؤلاء القراء قد يضربون لنا مثالًا واقعيًا يبرهنون من خلاله على ما يزعمونه، حيث رأوا أنه لو افترضنا جدلاً أننا لدينا طفلان: أحدهما يُدعى "رون جلم" Ron Glum و ثانيهما يُدعى "باربارا ليون" Barbara Lyon ، وكلاهما يتمتعان بالذكاء، غير أن "باربارا ليون" قد نشأت وترعرعت في أسرة محبة للعلم، وتعمل بشكل جيد وأبواها متعلمان تعليمًا جيدًا، فيقضيان معها الكثير من الوقت، ويهتمان كثيرًا بتعليمها وتعليمها، كما أنهما يهتمان كذلك بتنمية مشاعرهما وأخلاقهما. وهما يزودنها بالكتب، ويجعلانها تذهب إلى الفراش في أوقات منتظمة، ويطعمانها طعامًا صحيًا وبكميات مناسبة، ويقدمان لها المزيد من الأنشطة والتدريبات الخارجية التي تساعد في حوض أية تحديات قد تواجهها. وعلى النقيض من ذلك، فأنهم رأوا أن "رون جلم" قد نشأت في أسرة بين والدين لا يتحدثان معها إلا نادرًا، ولا يكثران لأي شيء يتعلق بها، ولا يهتمان بتنميتها الإدراكية، ويظهرا سلوكيات عدائية للمدرسة التي تذهب إليها.

ومن الطبيعي أن يتساءل هؤلاء القراء عن: ما الذي يتطلبه الأمر لتحقيق المساواة في فرص النجاح التعليمي؟؛ لذا يحاولون تقديم الإجابة عن السؤال سالف الذكر، قائلين: ربما يتطلب هذا الأمر إما إهمال "باربارا ليون" بطريقة قد تؤدي إلى إحداث الضرر العاطفي لها، أو التدخل مع أسرة "رون جلم" بطريقة قد تعزلها عن والديها خصوصًا أنهم رأوا أن هناك الكثير من الأطفال الذين يتربون في أسر أكثر عداء للتعليم والدراسة من أسرة "رون جلم". وبالتالي رأوا أن الحل الوحيد والأمثل لتحقيق المساواة في آمال هؤلاء الأطفال التعليمية يتمثل في اعتقادهم الراسخ في

ضرورة أخذ هؤلاء الأطفال من بين أسرهم في سن مبكر، وإدخالهم في مؤسسات تديرها الحكومة، ومعاملتهم باهتمام وبطريقة متساوية. غير أنهم قد استنتجوا من ذلك أنهم عندما يقومون بعزل هؤلاء الأطفال من أسرهم - وعلى رأسهم "رون جلم"، فإنهم قد ينجحون في تحقيق التنمية التعليمية لهم، غير أنهم سوف يتسببون في إلحاق الضرر بأحد جوانب التنمية الأخرى لدى هؤلاء الأطفال، ولاسيما الجوانب المتعلقة بعلاقتهم العاطفية بأسرهم^(١٢٠).

علاوة على ذلك، فلقد أخبرنا "بريجوس" شخصياً بأن هناك بعض النظرين، من أمثال: "إليزابيث أندرسون*" "Elizabeth Anderson" و "ديبرا ساتس**" "Debra Satz" يؤكدون ضرورة تفعيل مبدأ الكفاية التعليمية بدلاً من تفعيل مبدأ المساواة في التعليم. ويستند هؤلاء النظريون إلى حقيقة مهمة: إن الكفاية التعليمية تمثل عنصراً مهماً من عناصر نظرية العدالة التعليمية^(١٢١). كما يرون أن مبدأ المساواة الذي أكد عليه "بريجوس"، وعده عنصراً مهماً من عناصر نظريته في العدالة التعليمية ليس في مكانه الصحيح؛ نظراً لأنه لا يستوعب جميع الأجناس والطبقات^(١٢٢).

وإحفاً للحق قام "بريجوس" بالرد عليهم جميعاً، فأكد حقيقة مهمة مؤداها: إنه بمجرد تفعيل مبدأ المساواة في التعليم، وتطبيقه بشكل جيد، فإنه لا مجال لنقده على الإطلاق^(١٢٣). وانتهى "بريجوس" إلى التأكيد على أنه لا جدال حول أهمية الكفاية التعليمية بالمعنى الذي يقدمه كل من "أندرسون" و "ساتس"، غير أننا في الوقت عينه لا يمكننا أن ننظر إلى الكفاية التعليمية على أنه مبدأ شامل يتم الاستناد إليه عند توزيع الموارد التعليمية. وعلى الرغم من أن المساواة في التعليم قد تكون - في بعض الأحيان - أقل ضرورة، إلا أنها تعد شرطاً مناسباً، ومطلباً يجب السعي إلى تحقيقه عندما لا يكون هناك ما لا يمكن عمله لتحسين مبدأ الكفاية التعليمية^(١٢٤).

هذا يعني أن "بريجوس" لم ينكر أهمية وقيمة الكفاية التعليمية داخل نظرية العدالة التعليمية، وعلى الرغم من ذلك رأى أن الكفاية التعليمية لم تكن المبدأ الوحيد للعدالة التعليمية؛ مرجعاً ذلك إلى أن هناك مبدأ آخر يتمثل في المساواة في التعليم، ويمثل - من وجهة نظره - الأساس الرصين لنظريته في العدالة التعليمية^(١٢٥).

ولو تركنا "بريجوس" وتأملنا في آراء المتخصصين، لوجدناهم يؤكدون رفضهم لمبدأ المساواة في التعليم الذي استند إليه "بريجوس" عند تأسيس نظريته في العدالة

التعليمية، فهي هو " جون ويلسون*" "John Wilson" قد كتب مقالة بعنوان: " هل المساواة في الفرص لها قيمة في التعليم؟"، وتوصل من خلالها إلى أن المساواة في التعليم أمر ليس له جاذبية، ولا يتضح له ما إذا كان بإمكانه أن يضع لها تصورًا كاملاً أم لا؟ ورأى أن الفرص التعليمية يجب أن تتوفر لمن له القدرة الفعلية على استخدامها فحسب. من هنا تراءى له - حسبما أخبرنا "بريجوس" - أن قيمة المساواة في التعليم لم تكن قيمة مهمة، ناهيك عن ذلك فقد يصعب علينا الاسترشاد بها في السياسة التعليمية بكل ما في الكلمة من معنى^(١٢٦).

وقريب من هذا الرأي هو ما أكده كل من "جيمس تولي"، و " هاري فرانكفورت*" "Harry Frankfurt" اللذين ذهبا إلى القول بأن اهتمام "بريجوس" المتزايد بالمساواة في التعليم لم يكن اهتمامًا في موضعه، والغريب في ذلك أننا وجدناهما في موضع آخر يحدتنا جميعًا على ضرورة التأكيد على أن يحصل كل طفل على قدر كاف من التعليم^(١٢٧).

من الملاحظ أن جميع الانتقادات التي وُجّهت إلى مبدأ المساواة تتضمن إقرارًا بصعوبة تحقيق المساواة التعليمية على أرض الواقع، لدرجة أنه نُظر إلى المساواة التعليمية على أنها تمثل تحديًا حقيقيًا لجميع دول العالم. وتأكيدًا على ذلك يرى الباحث أن هناك أناسًا كثيرين قد أكدوا هذه الحقيقة، فلو نظرنا - على سبيل المثال لا الحصر - إلى " نيل نودينجز*" "Nel Noddings" لوجدناها تقر بوجود اللامساواة التعليمية، مستندة في ذلك إلى اعتقادها الراسخ بأن المذهب النفعي هو أول من يدعم اللامساواة التعليمية^(١٢٨). كما أننا لو نظرنا إلى " كيشوري سينج*" "Kishore Singh" لوجدناه يؤكد لنا الحقيقة ذاتها؛ حيث يرى أنه على الرغم من إتاحة فرص التعليم بدرجة عظيمة في بعض دول العالم، إلا أنه توجد هناك لامساواة تعليمية داخل هذه الدول^(١٢٩).

ومهما يكن من أمر، فلقد رأينا أن "بريجوس" حاول - قدر استطاعته - البحث عن حلول لجميع المشكلات التي اعترضت مبدأ المساواة التعليمية. ويعتقد الباحث في جدية وأهمية هذه الحلول، غير أنه يرى أن "سينج" قد اقترح حلولًا أخرى خلاف التي قدمها "بريجوس"، ويعتقد في أننا لو أخذنا الحلول التي قدمها "سينج" جنبًا إلى جنب مع الحلول التي قدمها "بريجوس" من ذي قبل، فإننا سوف نستطيع أن نعالج جميع المشكلات التي تظهر من جراء تأكيدنا على مبدأ المساواة التعليمية.

ولعل من أبرز هذه الحلول التي قدمها "سينج" ما يأتي: أولاً، ضمان توفير الحماية القانونية الكافية للحق في التعليم، والتمتع به في جميع أبعاده الشمولية^(١٣٠). ثانياً، العمل على حل جميع المشكلات المتعلقة بأشكال اللامساواة والتمييز؛ من خلال وضع سياسات تضمن ذلك. ثالثاً، أن تهتم جميع الدول بتوفير الموارد الكافية للتخفيف من اللامساواة في مجال التعليم. رابعاً، أن تهتم الحكومات بوضع إطار عمل للتحكم في مقدمي الخدمات التعليمية الخاصة. خامساً، أن تهتم الحكومات بوضع مناهج قائمة على المساواة في مجال التعليم. سادساً وأخيراً، أن تهتم الحكومات بعقد المزيد من المناقشات المتعلقة بالحق في التعليم^(١٣١).

ووصولاً إلى المبدأ الثالث المتمثل في عدم خصخصة التعليم، فنجد أنه لا يختلف كثيراً عن المبدأين سالفين الذكر؛ حيث تعرض لبعض الانتقادات من قبل البعض، ولعل أبرز هذه الانتقادات هي التي قدمها لنا "تولي" الذي رأى أنه على الرغم من عدم اعتماد أي دولة اعتماداً كلياً على التعليم الخاص، إلا أنني أرى أنه من المفيد أن نقبل التعليم الخاص ونتعرف عليه من كثب؛ كي نعرف ما هو مرغوب فيه في مجال التعليم، وكذا دور الدولة في هذا النوع من التعليم^(١٣٢).

ولقد ترتب على ذلك دخول "تولي" مع "بريجوس" في صراع مرير كما أسلفنا من ذي قبل؛ حيث أكد "تولي" ضرورة خصخصة التعليم، في حين رفض "بريجوس" ما أكده "تولي"؛ مستنداً في ذلك إلى أننا لو اعتمدنا اعتماداً كلياً على خصخصة التعليم كما أخبرنا "تولي"، فلا نستطيع معرفة ما إذا كانت الخصخصة الكاملة للتعليم تنجح في تلبية متطلبات العدالة التعليمية أم لا؟^(١٣٣).

خامساً: الخاتمة.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها ما يأتي:

- يعد "بريجوس" بحق - واحداً من الفلاسفة البريطانيين الذين شغلهم هموم وقضايا بلادهم؛ لذا وجدناه - بوصفه فيلسوفاً سياسياً - يهتم بالبحث عن أسباب اللامساواة وطرق معالجتها، وحاول - قدر جهده - أن يضع نظرية في العدالة الاجتماعية. غير أنه لم يتوقف عند هذا الحد، حيث رأى أن التعليم هو المسئول الأول والأخير عن تحسين الأوضاع الاجتماعية لجميع طبقات المجتمع، من ثم اهتم شيئاً فشيئاً بقضية العدالة التعليمية موضوع هذه الدراسة.
- لاحظنا أن اهتمام "بريجوس" بموضوع العدالة التعليمية جعله يهتم بالبحث عن سبل تحقيقها، غير أنه استنتج أن هناك لامساواة تعليمية في جميع دول العالم. هذا معناه أنه توصل من خلال بحثه عن أسباب عدم المساواة التعليمية إلى الحقيقة التي مؤداها: إن مستوى التعليم يختلف من مجتمع إلى آخر، ومن فرد إلى آخر.
- رأينا أن شعور "بريجوس" بعدم المساواة التعليمية، ولاسيما في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة جعله يهتم بالبحث عن معالجة هذه اللامساواة التعليمية؛ لذا وجدناه يهتم بوضع عدد من المبادئ التي عدها أسساً رصينة يمكن أن يُقيم عليها نظريته في العدالة التعليمية.
- توصلنا إلى أن "بريجوس" اهتم بحصر المبادئ التي أسس عليها نظريته في العدالة التعليمية، فتوصل إلى أن هناك ثلاثة مبادئ رئيسية لا يمكن الاستغناء عنها، لعل من أبرزها: المبدأ الأول الذي يتمثل في إصراره على ضرورة تمتع الأطفال بالاستقلالية الشخصية، والمبدأ الثاني الذي يتمثل في المساواة في التعليم، وأخيراً، المبدأ الثالث الذي يتمثل في رفضه التام لخصخصة التعليم.
- كما رأينا أن المبادئ التي استند إليها "بريجوس" تعرضت لعدد لا بأس له من المشكلات، غير أننا وجدنا "بريجوس" لم يقف مكتوف اليدين؛ حيث حاول - قدر جهده - التوصل إلى حل لهذه المشكلات، وتوصل - من وجهة نظرنا - إلى حلول مرضية لهذه المشكلات.
- وأخيراً توصلنا إلى أن شروع "بريجوس" في البحث عن حلول لهذه المشكلات الناتجة عن المبادئ الرئيسية التي أخبرنا بها جعله يدخل في صراع مرير مع بعض المهتمين بفلسفة التعليم، ولعل من أبرزهم: "تولي" الذي ناضل كثيراً من أجل الدفاع عن خصخصة التعليم.

سادسًا: الهوامش.

1-Kishore Singh, (2014) "Right to Education and Equality of Educational Opportunities", Journal of International Cooperation in Education, Vol.16, No.2.

2-Ibid,p.5

3-R.W.K.Paterson(2010), Values, Education & The Adult, Routledge Taylor & Francis Group, L London & new York, Vol.16.p.149

(*) فيلسوف بريطاني معاصر يعمل في جامعة ويسكونس ماديسون الأمريكية، أهتم بالكتابة في فلسفة السياسة، وفلسفة التعليم، والسياسية التعليمية، وآخر أعماله الفكرية هو كتاب: المساواة التعليمية الذي نشر عام ٢٠١٠م، ولمعرفة المزيد راجع: <http://philosophy.wisc.edu/people> تم الدخول في ٢٥-٧-٢٠١٧م.

4-Harry Brighouse. (2006) "On Education" , Rutledge Taylor

& Francis Group, London and New York. P.vii

5-Harry Brighouse,(2010) "Educational Equality and School Reform", in Educational Equality, James Tooley& Kenneth .R, Howe, edit by, Graham Haydon , Continuum international publishing Group.p.26

(**) يعمل أستاذًا للاقتصاد بجامعة " ماساتشوستس " الأمريكية، لمعرفة المزيد راجع:

<http://tuvalu.santafe.edu/~bowles> تم الدخول في ٢٥-٧-٢٠١٧م.

(***) يعمل أستاذًا للاقتصاد بمعهد " سانتا " الأمريكي، لمعرفة المزيد راجع:

<https://www.santafe.edu/people/profile/herbert-gintis> تم الدخول في ٢٥-

٧-٢٠١٧م.

6- Harry Brighouse , (2000) "School Choice and Social Justice, Oxford University press. P.182

7-.W.K.Paterson(2010), Values, Education & The Adult.p.149

8- James Tooley, (2003) "Why Harry Brighouse is Nearly Right about the Privatisation of Education", Journal of Philosophy of Education, Vol.37, No.3. p.435

9- Samara S. Foster,(2002) "School Choice and Social Injustice: A Response to Harry Brighouse", Journal of philosophy of Education, Vol.36, No.2. p301

- 10– Harry Brighouse,(2002) "Egalitarian Liberalism and Justice in Education", The Political Quarterly Publishing .Co.Ltd. p.183
- 11– James Tooley, (2003) "Why Harry Brighouse is Nearly Right about the Privatisation of Education",p .435
- 12– Harry Brighouse &Adam Swift, (2014) "The Place of Educational Equality in Educational Justice", published in K. Meyer(ed.) Education, Justice and the Human Good, Routledge.p.20
- 13– Harry Brighouse,(2010) "Educational Equality and School Reform", in Educational Equality.p 19
- 14– Harry Brighouse,(2003) "Educational Equality and Justice" in: A Companion to the Philosophy of Education. (edit by)Randall Curren, Blackwell publishing. P472
- 15– Harry Brighouse,(2010) "Educational Equality and School Reform", in Educational Equality.p 19
- 16– Ibid.p.25
- 17– Harry Brighouse,(2003) "Educational Equality and Justice" in: A Companion to the Philosophy of Education. P.471
- 18–Ibid.p.472
- 19– Harry Brighouse & Adam Swift, (2014) "The Place of Educational Equality in Educational Justice", p.22
- 20– James Tooley, (2003) "Why Harry Brighouse is Nearly Right about the Privatisation of Education?", p.436
- 21– Harry Brighouse,(2010) "Educational Equality and School Reform", in Educational. P .20
- 22– Ibid, p. 19
- 23–Ibid, p.16
- 24– Ibid, p p.20–21
- 25– Ibid.p19

- 26– Ibid.p.20
- 27– Harry Brighouse,& Adam Swift(2008) "Putting Educational Equality in its Place", Education Finance and Policy, Philosophical and Normative Issues in Education Finance, Vol.3, No.4. P p.446– 447
- 28– Johannes Giesinger, (2009) "Evaluating School Choice Policies: A Response To Harry Brighouse", Journal of Philosophy of Education, Vol.43, No.4.p .591
- 29– Harry Brighouse,(1995) "In Defence of Educational Equality", Journal of Philosophy of Education, Vol.29, No.3. p.416
- 30– Harry Brighouse &Adam Swift, (2014) "The Place of Educational Equality in Educational Justice", p.20
- 31– Harry Brighouse,& Adam Swift(2008) "Putting Educational Equality in its Place", p.445
- 32– Harry Brighouse &Adam Swift, (2014) "The Place of Educational Equality in Educational Justice", p.20
- 33– R.W.K.Paterson(2010), Values, Education & The Adult, p.150
- 34– Samara S. Foster,(2002) "School Choice and Social Injustice: A Response to Harry Brighouse",p.292
- 35– Harry Brighouse,(2007) "Equality of Opportunity and Complex Equality: the Special Place of Schooling", Springer. P.155
- 36– Harry Brighouse,(2002) "Egalitarian Liberalism and Justice in Education", p.183
- 37– Harry Brighouse, (2009) "Moral and Political Aims of Education" chapter two in: Philosophy of Education, (edit) Harvey Siegel, Oxford Hand Book, Oxford University Press.p 36
- 38– Harry Brighouse , (2000) "School Choice and Social Justice. P.83
- 39– Harry Brighouse, (2002) "School Vouchers, Separation of Church and State, and Personal Autonomy", American Society for Political and Legal philosophy,Vol.43. p.256

- 40– Ibid, p.255
- 41– Bryan . R War nick, (2009) "Dilemmas of Autonomy and Happiness, Harry Brighouse on Subjective Wellbeing and Education", Theory and Research in Education. Sage publications p.89
- 42– Harry Brighouse , (2000) "School Choice and Social Justice, p.88
- 43– Harry Brighouse, Helen f. Ladd, Susanna Leob, & Adam Swift(2015), Educational Goods & Values: A Framework for Decision– Makers. Theory & Research in Education, warwick.ac.uk– lib– publications. P.7
- 44–Ibid.loc.cit
- 45– Harry Brighouse, (2009) "Moral and Political Aims of Education" chapter two in: Philosophy of Education.p.37
- 46– Harry Brighouse, (1998) " Civic Education and Liberal Legitimacy", The University of Chicago Press, Vol.108, No.4. p.730
- 47– Harry Brighouse , (2000) "School Choice and Social Justice, p83
- 48–Ibid.p105
- 49– Lorella Terzi, (2010) "Justice and Equality in Education, A Capability on Disability and Special Educational Needs", Continuum international publishing Group,p.1
- 50– Johannes Giesinger, (2009) "Evaluating School Choice Policies: A Response To Harry Brighouse",p.590
- 51– Harry Brighouse,(2002) "Egalitarian Liberalism and Justice in Education",p.184
- 52– Harry Brighouse,& Adam Swift(2008) "Putting Educational Equality in its Place", p.444
- 53– Harry Brighouse,(1994)"The Egalitarian Virtues of Educational Vouchers", Journal of Philosophy of Education, Vol.28, No.2 pp.212–213
- 54– Harry Brighouse,(2007) "Equality of Opportunity and Complex Equality: the Special Place of Schooling", p p.148–149

- 55-Ibid, p.151
- 56- Harry Brighouse,(2007) "Educational Justice and Socio-Economic Segregation in Schools", Journal of Philosophy of Education, Vol.41, No.4. p.578
- 57-Ibid,p p.577-578
- 58- Harry Brighouse,(2002) "Egalitarian Liberalism and Justice in Education",p.184 and see also Harry Brighouse,(2007) "Educational Justice and Socio-Economic Segregation in Schools", p.577
- 59- Harry Brighouse,(2002) "Egalitarian Liberalism and Justice in Education",p.184.
- 60- Lorella Terzi, (2010) "Justice and Equality in Education, A Capability on Disability and Special Educational Needs", p.5
- (*) عالم اجتماع يعمل في جامعة " هارفارد " الأمريكية، ولمعرفة المزيد راجع:
تم الدخول في ٢٥-٧-٢٠١٧م. <https://sociology.fas.harvard.edu/people/nathan-glazer>
- 61- Harry Brighouse,(2010) "Educational Equality and School Reform", in Educational Equality, pp .34-35
- 62- Ibid, p p 38-39
- 63- Ibid, p 41
- 64-Ibid, p p.42-43
- 65-Ibid, p.49
- 66- Ibid, p.51
- 67- Ibid.p.54
- 68- Harry Brighouse, (2000) "School Choice and Social Justice, pp .188-189
- 69- Ibid, p.190
- 70- Harry Brighouse,(2010) "Educational Equality and School Reform", in Educational Equality, p.59
- 71- Harry Brighouse,(2007) "Equality of Opportunity and Complex Equality: the Special Place of Schooling", p.148

- 72– Ibid, loc. Cit
- 73– Ibid. p .149
- 74– Ibid. loc. Cit
- 75– Harry Brighouse,(2004) "What's Wrong With Privatising Schools?", Journal of philosophy of Education, Vol.38, No.4. p.617
- 76– James Tooley, (2003) "Why Harry Brighouse is Nearly Right about the Privatisation of Education?", p.427
- 77– Harry Brighouse,(2004) "What's Wrong With Privatising Schools?", p.617
- 78– Ibid, p.622
- 79– Harry Brighouse, (2003) "Against Privatizing Schools in the United Kingdom", London Review of Education, Vol.1,No.1 p.35
- 80– Ibid, p.37
- 81– Ibid, p.44
- 82– Harry Brighouse, Helen f. Ladd, Susanna Leob, & Adam Swift(2015), Educational Goods & Values: A Framework for Decision– Makers ,p.13
- 83– Bryan . R War nick, (2009) "Dilemmas of Autonomy and Happiness Harry Brighouse on Subjective Wellbeing and Education", p.96
- 84–Ibid, p.93
- 85– Harry Brighouse, (2000) "School Choice and Social Justice,p.87
(*) يعمل أستاذًا لفلسفة التعليم في جامعة" روهامبتون" البريطانية، ولمعرفة المزيد راجع:
<https://pure.roehampton.ac.uk/portal/en/persons/david-hargreaves%281a4b9a53-e4a5-4ed7-9935-62c6b43b8f49%29.html> تم الدخول في ٢٥-٧-٢٠١٧م.
- 86– Harry Brighouse,(1997) "Two Philosophical Errors Concerning School Choice", Oxford Review of Education, Taylor & Francis, Vol.23,No.4. p.504

(**) تعمل أستاذة لفلسفة التعليم بكلية "كينجز" لندن - إنجلترا، ولمعرفة المزيد راجع:
<https://www.kcl.ac.uk/sspp/departments/education/people/academic/gewirtzs.aspx>
تم الدخول في ٢٥-٧-٢٠١٧م.

- 87- Harry Brighouse,(2010) "Educational Equality and School Reform", in Educational Equality, p.24
- 88- Harry Brighouse,(2007) "Educational Justice and Socio-Economic Segregation in Schools", p.577
- 89- Harry Brighouse,(2003) "Educational Equality and Justice" in: A Companion to the Philosophy of Education, p.473
- 90- Harry Brighouse,(2010) "Educational Equality and School Reform", in Educational Equality", pp.43-44
- 91-Ibid, p p.48-49
- 92-Ibid, p.54
- 93- Harry Brighouse,(1998) "Why Should States Fund Schools?", British Journal of Educational Studies, Vol.46, No.2 .p.149
- 94- Samara S. Foster,(2002) "School Choice and Social Injustice: A Response to Harry Brighouse", p.291
- 95- Harry Brighouse,(2010) "Educational Equality and School Reform", in Educational Equality, p54
- 96- Samara S. Foster,(2002) "School Choice and Social Injustice: A Response to Harry Brighouse", p.302
- 97- Harry Brighouse , (2000) "School Choice and Social Justice, p.183
- 98-Ibid, p.184
- 99-Ibid,p p .186-187
- 100- Harry Brighouse,(2010) "Educational Equality and School Reform", in Educational Equality, p.60
- 101-Ibid, p.38

- 102- Harry Brighouse & Adam Swift, (2014) "The Place of Educational Equality in Educational Justice", pp21-22
- 103- Harry Brighouse,(2007) "Equality of Opportunity and Complex Equality: the Special Place of Schooling", pp.148-149
- 104-Ibid, p.149
- 105- Harry Brighouse, (2003) "Against Privatizing Schools in the United Kingdom", p.44
- (*) يعمل أستاذًا لفلسفة التعليم بجامعة "نيو كاسل" بالمملكة المتحدة، ولمعرفة المزيد راجع: <http://www.ncl.ac.uk/ecls/staff/profile/jamestooley.html#background> تم الدخول في ٢٥-٧-٢٠١٧م.
- 106-Ibid, p.37
- 107-Ibid, pp.38-39
- 108- Kishore Singh, (2014) "Right to Education and Equality of Educational Opportunities",pp.6-7
- 109- Harry Brighouse,(2010) "Educational Equality and School Reform", in Educational Equality, p.27
- 110- Harry Brighouse,(2004) "What's Wrong With Privatising Schools? ", p.622
- 111- Elaine Unterhalter & Harry Brighouse, (2007) "Distribution of What for Social Justice in Education? The Case of Education for All By 2015", Melanie Walker& Elaine Unterhalter. P.74
- (*) تعمل أستاذة لفلسفة التعليم بجامعة "كاليفورنيا"، ولمعرفة المزيد راجع" <http://nepc.colorado.edu/author/foster-samara-s> تم الدخول في ٢٥-٧-٢٠١٧م.
- 112- Harry Brighouse,(2002) "A Modest Defence of School Choice", Journal of Philosophy of Education, Vol.36, No.4. p.653
- 113- Ibid, p 654
- 114- Harry Brighouse, (2002) "Egalitarian Liberalism and Justice in Education", p.186

115- Harry Brighouse, (1998) " Civic Education and Liberal Legitimacy p.735

116- Harry Brighouse , (2000) "School Choice and Social Justice, p.83

117- Harry Brighouse & Adam Swift(2008) "Putting Educational Equality in its Place", p.456

(*) يعمل أستاذًا للقانون بكلية "هارفارد" للحقوق، كما كان مهتمًا إلى حد كبير جدًا بفلسفة التعليم، ولمعرفة المزيد راجع: <http://hls.harvard.edu/faculty/directory/10288/Fried> تم الدخول في ٢٥-٧-٢٠١٧م.

118- Harry Brighouse , (2000) "School Choice and Social Justice, p.84

(**) تعمل أستاذة للفلسفة الأخلاقية والاجتماعية بجامعة "هل" بالمملكة المتحدة، ولمعرفة المزيد راجع: <http://www.academia-net.org/profil/prof-dr-brenda-almond-professor-emeritus/1134346> تم الدخول في ٢٥-٧-٢٠١٧م.

119-Ibid, pp. 89-90

120- Harry Brighouse,(2010) "Educational Equality and School Reform", in Educational Equality, p.32

(*) تعمل أستاذة للفلسفة والدراسات النسوية بجامعة "ميتشيجان" الأمريكية، ولمعرفة المزيد راجع: <https://lsa.umich.edu/philosophy/people/faculty/elizabeth-anderson.html> تم الدخول في ٢٥-٧-٢٠١٧م.

(**) تعمل أستاذة للفلسفة بجامعة "ستانفورد" الأمريكية، ومن أبرز اهتماماتها: الفلسفة النسوية، والأخلاق، والفلسفة السياسية، وفلسفة العلوم الاجتماعية، ولمعرفة المزيد راجع: <https://philosophy.stanford.edu/people/debra-satz> تم الدخول في ٢٥-٧-٢٠١٧م.

121- Harry Brighouse &Adam Swift, (2009) "Educational Equality Versus Educational Adequacy: A Critique of Anderson and Satz", Journal of Applied Philosophy, Vol.26, No.2. Pp.117-118

122-Ibid, p.121

123-Ibid, p.123

124-Ibid, p.127

125-Ibid, pp.117-118

(*) فيلسوف بريطاني كان مهتمًا بالقضايا المتعلقة بفلسفة التعليم، ومن أبرز أعماله: مدخل إلى التعليم الأخلاقي، ولمعرفة المزيد راجع: <https://www.bloomsbury.com/uk/search?q=john+wilson&Gid=1> تم الدخول في ٢٥-٧-٢٠١٧م.

126- Harry Brighouse, (2000) "School Choice and Social Justice, p.141

(**) يعمل أستاذًا للفلسفة بجامعة "برنستون"، ولمعرفة المزيد راجع: <https://scholar.princeton.edu/fraharg/home> تم الدخول في ٢٥-٧-٢٠١٧م.

127-Ibid, p 146

(***) فيلسوفة أمريكية اهتمت إلى حد كبير جدًا بفلسفة التعليم، ولمعرفة المزيد راجع: <http://insidetheacademy.asu.edu/nel-noddings> تم الدخول في ٢٥-٧-٢٠١٧م.

128- Nel Noddings, (1998) "Philosophy of Education", Stanford University, p.115

(****) يعمل مقرراً للأمم المتحدة، ومسئول عن الحق في التعليم لدى الأمم المتحدة الأمريكية، ولمعرفة المزيد راجع: <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Education/SREducation/Pages/KishoreSingh.asp> x تم الدخول في ٢٥-٧-٢٠١٧م.

129- Kishore Singh, (2014) "Right to Education and Equality of Educational Opportunities", pp.9-10

130-Ibid, p.16

131- Ibid, pp.17-18

132- James Tooley, (2003) "Why Harry Brighouse is Nearly Right about the Privatisation of Education?", p.428

133- Harry Brighouse,(2004) "What's Wrong With Privatising Schools? ", p.618.

سابعاً: المصادر و المراجع.

- 1- Harry Brighouse,(1994)"The Egalitarian Virtues of Educational Vouchers", Journal of Philosophy of Education, Vol.28, No.2.
- 2- Samara S. Foster,(2002) "School Choice and Social Injustice: A Response to Harry Brighouse", Journal of Philosophy of Education, Vol.36, No.2.
- 3- Harry Brighouse,& Adam Swift(2008) "Putting Educational Equality in its Place", Education Finance and Policy, Philosophical and Normative Issues in Education Finance, Vol.3, No.4.
- 4- Harry Brighouse,(1998) "Why Should States Fund Schools?", British Journal of Educational Studies, Vol.46, No.2
- 5- Harry Brighouse,(1995) "In Defence of Educational Equality", Journal of Philosophy of Education, Vol.29, No.3.
- 6- Harry Brighouse,(2002) "A Modest Defence of School Choice", Journal of Philosophy of Education, Vol.36, No.4.
- 7- Harry Brighouse,(2002) "Egalitarian Liberalism and Justice in Education", The Political Quarterly Publishing .Co.Ltd.
- 8- Harry Brighouse,(2007) "Educational Justice and Socio-Economic Segregation in Schools", Journal of Philosophy of Education, Vol.41, No.4.
- 9- Harry Brighouse,(2003) "Educational Equality and Justice" in: A companion to the Philosophy of Education. (edit by)Randall Curren, Blackwell publishing.
- 10- Harry Brighouse,(2004) "What's Wrong With Privatising Schools?", Journal of Philosophy of Education, Vol.38, No.4.
- 11- Johannes Giesinger, (2009) "Evaluating School Choice Policies: A Response To Harry Brighouse", Journal of Philosophy of Education, Vol.43, No.4.

- 12– Harry Brighouse,(1997) "Two Philosophical Errors Concerning School Choice", Oxford Review of Education, Taylor & Francis, Vol.23,No.4.
- 13–James Tooley, (2003) "Why Harry Brighouse is Nearly Right about the Privatisation of Education?", Journal of Philosophy of Education, Vol.37, No.3.
- 14– Harry Brighouse,(2007) "Equality of Opportunity and Complex Equality: the Special Place of Schooling", Springer.
- 15– Harry Brighouse,(2010) "Educational Equality and School Reform", in Educational Equality, James Tooley& Kenneth .R, Howe, edit by, Graham Haydon , Continuum International publishing Group.
- 16– Harry Brighouse, (2003) "Against Privatizing Schools in the United Kingdom", London Review of Education, Vol.1,No.1.
- 17– Lorella Terzi, (2010) "Justice and Equality in Education, A Capability on Disability and Special Educational Needs", Continuum International publishing Group.
- 18– Harry Brighouse, (2009) "Moral and Political Aims of Education" chapter two in: Philosophy of Education, (edit) Harvey Siegel, Oxford Hand Book, Oxford University Press.
- 19– Harry Brighouse, (2002) "School Vouchers, Separation of Church and State, and Personal Autonomy", American Society for Political and Legal Philosophy,Vol.43.
- 20– Harry Brighouse , (2000) "School Choice and Social Justice, Oxford University press.
- 21– Elaine Unterhalter & Harry Brighouse, (2007) "Distribution of What for Social Justice in Education? The Case of Education for All By 2015", Melanie Walker& Elaine Unterhalter.

- 22–Kishore Singh, (2014) "Right to Education and Equality of Educational Opportunities", Journal of International Cooperation in Education, Vol.16, No.2.
- 23– Harry Brighouse. (2006) "On Education" , Rutledge Taylor & Francis Group, London and New York.
- 24– Harry Brighouse & Adam Swift, (2009) "Educational Equality Versus Educational Adequacy: A Critique of Anderson and Satz", Journal of Applied Philosophy, Vol.26, No.2.
- 25–Harry Brighouse, Helen f. Ladd, Susanna Leob, & Adam Swift(2015), Educational Goods & Values: A Framework for Decision– Makers. Theory & Research in Education, warwick.ac.uk–lib– publications.
- 26– Bryan . R War nick, (2009) "Dilemmas of Autonomy and Happiness Harry Brighouse on Subjective Wellbeing and Education", Theory and Research in Education. Sage publications.
- 27– Harry Brighouse, (1998) "Civic Education and Liberal Legitimacy", The University of Chicago Press, Vol.108, No.4.
- 28– Harry Brighouse & Adam Swift, (2014) "The Place of Educational Equality in Educational Justice", published in K. Meyer(ed.) Education, Justice and the Human Good, Rout ledge.
- 29–Nel Noddings, (1998) "Philosophy of Education", Stanford University.
- 30– R.W.K.Paterson(2010), Values, Education & The Adult, Routledge Taylor & Francis Group, L London & new York, Vol.16.